



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



الدبلوماسية الاقتصادية الصينية
«الحزام والطريق» في الخليج العربي:
التحولات الإستراتيجية وسط التنافس
الإقليمي السعودي الإيراني

تأليف

جيرمي جيرلك
ردكا هافلوا

ترجمة

مريم محمد المهنا

سلسلة دراسات مترجمة

(٥)

الكويت - ٢٠٢١م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



**الدُّبْلُومَاةُ الاِقْتِصَادِيَّةُ الصِّينِيَّةُ
«الحزام والطريق» في الخليج العربي: التحولات
الإستراتيجية وسط التنافس الإقليمي السعودي الإيراني**

تأليف

جيرمي جيرلوك - ردكا هافلوا

ترجمة

مريم محمد المهنا

سلسلة دراسات مترجمة

(٥)

الكويت - ٢٠٢١م



Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University



**China's "Belt and Road" Economic Diplomacy
in the Persian Gulf: Strategic Hedging amidst
Saudi - Iranian Regional Rivalry**

**Jeremy Garlick
Radka Havlova
(2020)**

Kuwait - 2021



الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

الكويت . ٢٠٢٠





أُسِّس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة دراسات مترجمة»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.





**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام - دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت



رقم الصفحة	الفهرس
١٣	الملخّص
١٥	المقدّمة
١٨	التَّحَوُّط الإستراتيجيُّ
٢٢	الدُّبُلوماسيَّة الاقتصاديَّة الإقليميَّة (والأقلمة) للصِّين
٢٩	التَّنَافس الإقليميُّ السُّعوديُّ الإيرانيُّ
٤٣	علاقات الصِّين مع إيران
٥٢	الآثار المتربِّبة على الدُّبُلوماسيَّة الاقتصاديَّة للصِّين في الخليج الفارسيِّ ...
٥٨	الخاتمة
٦١	المراجع



المخلص :

استناداً إلى الأدبيات المتعلقة بالتحوُّط الإستراتيجي وتكييفها على استخدام الصّين للدبلوماسية الاقتصادية في خدمة أهداف الأمن القوميّ الشّاملة ضمن نهج السّياسة الخارجيّة الإقليمية لمبادرة الحزام والطّريق (BRI)، ندرس نهج الصّين لتأمين وتوسيع مصالحها في الخليج العربيّ.

ولتنفيذ أهداف الرّبط التجاريّ والبنية التّحتية لمبادرة الحزام والطّريق وتأمين التدفّق المستمرّ لإمدادات الطّاقة المتنوّعة، تحتاج الصّين إلى تعزيز العلاقات مع كلّ من القوى الإقليمية، وإيران والمملكة العربيّة السّعوديّة، دون إبعاد أيّ منها أو الهيمنة الإقليمية للولايات المتّحدة. وتستند إستراتيجية التّحوُّط الإستراتيجيّ النّاتجة عن ذلك إلى النهج الصّينيّ للدبلوماسية الاقتصادية، والذي يستخدم الجهات الفاعلة التجاريّة الصّينيّة في خدمة الأهداف الإستراتيجيّة الوطنيّة.

وتتطلّب العلاقات إدارة متأنية ومستمرّة إذا أرادت الصّين تحقيق نتائج تعود بالفائدة على جميع الأطراف مع تجنّب التّورط في المشاكل الجيوسياسيّة المستعصية في المنطقة.



المقدمة:

إنَّ منطقة الخليج العربيّ عبارة عن منطقة مصالِح متنافسة معقّدة، ربما تكون فيها إيران والمملكة العربيّة السُّعوديّة القوتين الإقليميتين الأكثر أهميّةً، بينما تهيمن الولايات المتّحدة، التي تفضّل السُّعوديّة على إيران عسكرياً على المنطقة. ويُعدُّ الخليج مصدراً وجزءاً كبيراً من نفط العالم، بما في ذلك واردات جمهورية الصّين الشّعبية: أكثر من نصف واردات الصّين من النّفط تصلُ إلى موانئها عبر مضيق هرمز ومضيق ملقا وبحر الصّين الجنوبي، حيثُ يأتي نسبة ١٧ في المائة من المملكة العربيّة السُّعوديّة ونسبة ٩ في المائة من إيران في عام ٢٠١٤م (إدارة معلومات الطّاقة الأمريكيّة، ٢٠١٥م).

ويُعدُّ الشّرق الأوسط الكبير أيضاً منطقة رئيسة بشكل متزايدٍ لمبادرة الحزام والطّريق الصّينية (BRI) (والتي كانت تُسمّى سابقاً «مبادرة حزام واحد، طريق واحد» [OBOR])، والتي تهدف ظاهرياً إلى إنشاء تآزر اقتصاديٍّ جديدٍ «مربح للجميع» من خلال تعزيز الاتّصال بالبنية التّحتية للتّجارة والنّقل وفي الوقت نفسه تعزيز مصالِح الأمن القوميّ الصّينيّ الشّاملة (فرديناند، ٢٠١٦م؛ رولاند، ٢٠١٧م).

إنَّ النّجاح في التّغلّب على التّنافس الإقليميّ السُّعوديّ الإيرانيّ في سياق الهيمنة الأمريكيّة أمرٌ حيويٌّ لتدخل جمهورية الصّين الشّعبية المتزايدة في الشّرق الأوسط.

يفترض هذا المقال أن النهج الذي تتبعه الصين لتأمين مصالحها الاقتصادية المزدهرة في الخليج العربي يمكن النظر إليه على أفضل نحو من خلال مفهوم التحوط الإستراتيجي. وعلى وجه التحديد في مواجهة التنافس الإقليمي المير بين إيران والمملكة العربية السعودية، تسعى بكين إلى ضمان الحفاظ على علاقات سياسية جيدة مع كلتا القوتين في وقت واحد مع الحفاظ أيضاً على الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة.

إن الصين، التي ترغب في تجنب التورط غير الضروري في الجغرافيا السياسية للمنطقة، لا تعتمز إضعاف أو تقويض الولايات المتحدة، ولكن السماح لها بمواصلة دورها كمزود للأمن الإقليمي.

وتحقيقاً لهذه الغاية تسعى بكين لتوسيع وتأمين مصالحها الاقتصادية، بما في ذلك إمدادات الطاقة المتنوعة، دون إبعاد أي من الأطراف الإقليمية الرئيسية الثلاثة، الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران (ليو وزاشينغ، ٢٠١٧م).

كعنصر حيوي في سياستها الخارجية الإقليمية، تستخدم الحكومة الصينية في عهد شي جين بينغ الدبلوماسية الاقتصادية (جينغجي وايجياو) بشكل إستراتيجي لتعزيز الأمن القومي الصيني والدفاع عنه (غوجيا أنكوان)، والذي تم تطيره من حيث «تداخل القضايا الاقتصادية والأمنية» (هيث، ٢٠١٦م : ١٥٨). ويتضمن الأمن القومي في المفهوم الصيني مجموعة معقدة من المشاكل التي تنطوي على الأمن التقليدي (العسكري) وغير التقليدي (مثل الأمن الاقتصادي والطاقة والأمن الغذائي).

كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم «السُّلطة الوطنيَّة الشَّاملة» (زونغي غولي)، والتي تُعرِّفه على أنه «مجموع القوى السِّياسية والاقتصاديَّة والعسكريَّة والفكريَّة للبلد» (كليميش، ٢٠١٧: ١٣٤).

وهذا يعني أنَّ الدُّبلماسية الاقتصاديَّة الصِّينيَّة تُفهم هنا على أنَّها محاولة لتحقيق الأهداف السِّياسية والاقتصاديَّة على حدِّ سواء بطريقة منسَّقة من خلال المبادرات التي تقودها الدَّولة والتي توظِّف الجهات التجاريَّة الصِّينيَّة في خدمة أهداف الأمن القوميِّ الشَّاملة (نوريس، ٢٠١٦م). ويتمُّ تعزيز هذه الأهداف من خلال الصِّفقات التجاريَّة والاستثمارية فضلاً عن بناء البنية التحتيَّة من قِبَل الجهات التجاريَّة الصِّينيَّة مثل شركات البناء والمؤسَّسات الماليَّة المملوكة للدَّولة.

وفي الخليج العربيِّ فإنَّ تعزيز مصالح الأمن القوميِّ للصِّين، والتي من الواضح أنَّها تتضمَّن أمن الطَّاقة كأولويَّة، يستلزم تجنُّب التورُّط، إلى أقصى حدِّ ممكن في التنافس الإقليميِّ بين: إيران والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة.

كما يتعيَّن على الصِّين أن تواجه ضغوطاً من الولايات المتَّحدة للتخلِّي عن دعمها لإيران.

ونظراً لأنَّ مبادرة الحزام والطَّريق تتضمَّن نهجاً إقليمياً للسياسة الخارجيَّة يتمُّ فيه تصميم الدُّبلماسية الاقتصاديَّة الصِّينيَّة وفقاً لمتطلبات البيئة المحليَّة على أمل تعزيز التآزر داخل المنطقة فإنَّ تنفيذ أهداف السياسة يتطلَّب تطوير العلاقات السِّياسية والاقتصاديَّة مع كلتا القوتين الإقليميتين دون استعداد أيٍّ منها.

وبينما تأمل بكين بوضوح في التأثير على التنمية الإقليمية في اتجاه تعزيز العلاقات والترابط من أجل النمو الاقتصادي الذي سيفيدها هي وشركائها على حدٍ سواء.

تدرك الحكومة الصينية أيضاً أنها لا تستطيع حلّ مشكلة الخصومات المحلية الراسخة؛ ولهذا السبب تهدف إدارة الرئيس شي إلى التحوط في المنطقة: من خلال دعم كل من القوى المحلية حيث تسعى بكين إلى تقليل تعرضها للمخاطر - على سبيل المثال تعطيل إمدادات الطاقة الصينية في حالة حدوث أزمة - وكذلك من خلال تعظيم فرص إقامة علاقاتها مع دول الخليج العربي على أسسٍ مستقرة دون إضعاف الهيمنة الأمريكية بشكلٍ كبير (جين، ٢٠١٧: ٥٤).

التحوط الإستراتيجي:

التحوط الإستراتيجي هو مجال نظري ناشئ في العلاقات الدولية الأكاديمية (IR) والذي تم تطبيقه سابقاً على الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية في الشرق الأوسط (سلمان و جيرات، ٢٠١٥م). وقد تم تطبيق المفهوم أيضاً على مجالاتٍ أوسع من السياسة الخارجية الصينية على سبيل المثال فيما يتعلق بالأمن الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (ميدروس، ٢٠٠٥م)، وأمن الطاقة في الصين (تيسمان وولف، ٢٠١١م)، والأمن القومي للصين بشكلٍ عام (وولف، ٢٠١٣م). في الأدبيات يرتبط مفهوم التحوط الإستراتيجي المستخدم أصلاً في تمويل الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر (مثل ميلو وبارسونس،

١٩٩٩م)، ارتباطاً وثيقاً بشكلٍ عامٍ بنظرية توازن القوى الواقعية. ويعرّف كويك (٢٠٠٨: ١٦٥-١٦٦، ٢٠١٦: ٢٠٢) التحوُّط على أنه قائمٌ على طيفٍ بين الموازنة والتَّحرُّك. ويستخدم تيسمان وولف (٢٠١١: ٢١٦) هذا المفهوم بمعنى ضيق نوعاً ما «كتفسير هيكلٍ للسلوك التنافسيِّ من قِبَل دول الدَّرَجَة الثانية في نظام أحاديِّ القطب» واصفين إياه بأنه «امتدادٌ هيكلِيٌّ حقيقيٌّ لنظرية توازن القوى التقليديَّة التي تتضمَّن أيضاً الكثير من الرؤى القيِّمة التي تمَّ إنشاؤها أولاً من قِبَل أنصار نهج التَّوازن النَّاعم».

ويتبع وولف (٢٠١٣م) وسلمان وجيراتس (٢٠١٥م) استخدام تيسمان وولف (٢٠١١م).

وبينما يميِّز تيسمان (٢٠١٢: ٢٠٣) التَّحوُّط عن التَّوازن والتَّحالف مع القوى العظمى، يضيق المفهوم أكثر من ذلك من خلال اقتراح أن التَّحوُّط الإستراتيجيَّ يستخدم «من قِبَل دول الدَّرَجَة الثانية في نظام أحاديِّ القطب لا مركزيٍّ» أي نظام تكون فيه قدرة المهيمن على عرض السُّلطة آخذة في الانخفاض.

هكذا في كثير من الأدبيَّات، فيما يتعلَّق بتطبيق التَّحوُّط الإستراتيجيِّ على السِّياسة الخارجيّة الصِّينيَّة، فقد تمَّ إعطاء المفهوم اتِّجاهاً محدَّداً للغاية: شكل من أشكال التَّوازن النَّاعم من قِبَل دولة أضعف نسبياً لمواجهة نفوذ قوَّة مهيمنة مثل الولايات المتَّحدة (بابي، ٢٠٠٥م) أو الصِّين (جوه، ٢٠٠٥م).

وفي هذا التعريف، يتمُّ إجراء التَّحوُّط الإستراتيجيِّ من خلال وسائل غير عسكريَّة (على وجه التَّحديد السُّلوكيَّات التنافسيَّة الاقتصاديَّة

والدبلوماسية والمؤسسية) «من أجل إضعاف القدرة العملية للدولة المتفوقة» (كيزكوف، ٢٠١٧: ١٤٦).

ومع ذلك وبالاتفاق مع كوروليف (٢٠١٦: ٣٧٧)، فإننا نرى أنّ التحوّط الإستراتيجي من النوع الذي تستخدمه الصين في سياستها الخارجية الإقليمية تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق يجب أن يفهم على أنّه إستراتيجية فريدة من نوعها للمشاركة متعددة الأطراف بدلاً من شكل من أشكال التوازن أو التشارك المقصود بهدف إضعاف دولة مهيمنة مثل الولايات المتحدة أو تقوية أو إضعاف القوى الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية وإيران.

من أجل دراسة تطبيق الصين للسياسة الخارجية الاقتصادية في الخليج العربي، نقترح بالتالي استخدام مفهوم التحوّط الإستراتيجي بمعنى أكثر ارتباطاً باستخدامه الأصلي في مجال التمويل، مع التركيز على المعنى الأساسي للمفهوم كتخفيف للمخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات والمصالح الإستراتيجية.

وبهذه الطريقة، نربط التحوّط الإستراتيجي صراحةً باستخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتنويع المخاطر لصالح الأمن القومي الشامل (في مثل هذه الحالة الصين) بدلاً من الموازنة الناعمة أو الصعبة ضد دولة واحدة مهيمنة.

ونفترض بالاتفاق مع فولتون (٢٠١٩ ب: ١٤٤) أنّ الدافع الرئيس للصين لتعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي، وأبرزها (على سبيل المثال لا الحصر) إيران والمملكة العربية السعودية، هو تعزيز الأمن القومي الشامل لجمهورية الصين الشعبية بدلاً من إضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة.

ونحنُ نهدفُ إلى إثبات أن إضعاف قوَّة الولايات المتَّحدة لن يخدم مصالح الصِّين، وفي الواقع كما يوضِّح الباحث الصِّيني تشاو (٢٠١٤): (٤٢٤)، فإنَّه بدلاً من ذلك سيقوِّضها.

وبالتَّالي فإنَّنا نربط التَّحوُّط الإستراتيجيَّ مباشرةً بالدبلوماسية الاقتصادية الصِّينية بهدف إثارة الرُّوابط بين العوامل السياسيَّة والاقتصاديَّة في السِّياسة الخارجیَّة الاقتصاديَّة لباكين في المنطقة، بدلاً من تقييد التَّوجُّه الرَّئيس للتَّحليل في المقام الأوَّل إلى القضايا الجيوسياسیَّة والأمنيَّة.

ولا يعني ذلك أن القضايا الجيوسياسیَّة ستُحذف من التَّحليل، ومن الصُّروريَّ أن نلاحظ النُّفوذ الأمريكيَّ في المنطقة وتأثيره على العلاقات السُّعودیَّة الإيرانيَّة، وردِّ الفعل الصِّيني على الوضع.

ومع ذلك فإنَّ الهدف من هذا المقال هو إثبات أن الصِّين تسعى في المقام الأوَّل إلى تعزيز مصالحها من خلال تنويع المخاطر دون أن تتورط بشدَّة في الجغرافيا السِّياسیَّة الإقليميَّة قدر الإمكان.

وهذا يعني أنَّه بعيداً عن السَّعي لتقويض النُّفوذ الأمريكيَّ في المنطقة، تهدف باكين إلى التَّدخل في النُّظام الإقليمي بأقلِّ قدر ممكن، حيثُ يتمثَّل هدفها الأساسيُّ في حماية وتعزيز مصالحها الاقتصاديَّة وأمنها القوميَّ.

تمَّ تنظيم باقي المقال على النُّحو التَّالي:

بالاعتداد على التَّحوُّط الإستراتيجيَّ، والدبلوماسية الاقتصاديَّة، والأدبيات عن الهيكلية، يبحث القسم التَّالي التَّحوُّط الإستراتيجيَّ للصِّين عبر الدبلوماسية الاقتصاديَّة الإقليميَّة - والأقلمة - باعتبارها جانباً رئيساً

من نهجها تجاه الخليج العربيّ تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق؛ ثمّ نستكشفُ باستخدام مزيج من المصادر الأولى والثانوية، خلفيّة التنافس الإقليميِّ السُّعوديِّ - الإيرانيِّ، يليه تحليلٌ لتقدّم الدبلوماسية الاقتصادية التَّحويّة الصّينيّة إستراتيجياً والموجّهة نحو كلِّ من المنافسين في إطار النفوذ الأمريكيِّ المهيمن في المنطقة. ويتألّف الجزء الأخير من المقالة من تحليل البيانات حول الآثار المترتبة على الدبلوماسية الاقتصادية الصّينيّة في إيران والمملكة العربيّة السُّعوديّة من أجل تقييم المدى والخصائص الحاليّة والنّجاح النسبيِّ لدبلوماسية بكين الاقتصادية التَّحويّة في منطقة الخليج العربيّ.

الدُّبلوماسية الاقتصادية الإقليمية (والأقلمة) للصّين:

أحد الجوانب المهمّة للنّهج الصّينيّ طويل الأمد لدبلوماسيةيتها الاقتصادية الآخذة في التّوسّع في آسيا والتي أصبحت الآن خاضعةً لتصوراتها تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق، هو استخدام السياسة الخارجيّة الإقليمية من خلال الترتيبات المؤسّسية التي تقودها الصّين، ولتشكيل التّعاون الإقليميِّ وفقاً لاحتياجاتها تستخدم بكين المؤسّسات والممارسات بشكلٍ معياريٍّ لإعادة تشكيل التفاعلات بين الجهات الفاعلة على مستوى ما بين الدُول (كافالسكي، ٢٠٠٩م، ٢٠١٣). وتفعل ذلك من أجل تعزيز قوتها الفكرية المتصوّرة، إمّا من منظور القوة النّاعمة (ناي، ١٩٩٠م)، أو القوة المعيارية (دييز، ٢٠١٣م؛ آداب، ٢٠٠٢م)، أو القوة الرّمزيّة (بورديو، ١٩٩١م؛ فانجيلي، ٢٠١٨م).

والهدف من ذلك هو توليد تأثير اقتصادي وسياسي صيني طويل المدى في البيئات الخارجية من خلال تشكيل المؤسسات والممارسات الإقليمية لصالح (في المقام الأول) الدولة الصينية و(ثانياً) المشاركين الإقليميين.

ويتم إنشاء القوة الفكرية من خلال تشكيل مؤسسات جديدة بقيادة الصين واستخدامها في خدمة الأهداف المادية.

وهكذا تتوافق الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية للصين مع تأكيد كوكس (١٩٨١م) وتانغ (٢٠١٣م) على أنه من الضروري النظر في تفاعل العوامل المادية والفكرية والمؤسسية إذا كان على المرء أن يحلل تعقيد الظواهر الدولية بنجاح.

على سبيل المثال في آسيا الوسطى، استخدمت بكين منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) منذ تأسيسها في عام ٢٠٠١م لإعادة توجيه الدول في المنطقة بشكل مضطرب نحو قبول النفوذ الصيني.

وعملت منظمة شنغهاي للتعاون بشكل عام على تحسين العلاقات بين جيران آسيا الوسطى، على الأقل على مستوى القيادة، كما قللت من التوترات بين روسيا والقوة المهيمنة الإقليمية التقليدية والصين، الوافد الجديد نسبياً. وفي الوقت نفسه سمح استخدام الإطار الإقليمي الذي تقوده الصين لبكين بزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي تدريجياً من خلال تعزيز دعم القادة المحليين (ريفز، ٢٠١٨م). وبالمثل حاولت الصين منذ عام ٢٠١٢م في أوروبا الوسطى والشرقية (CEE) إعادة تنظيم العلاقات الإقليمية باستخدام إطار عمل «١٦ + ١» للتعاون بينها وبين ستة عشر بلداً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بطريقة

مماثلة للطريقة التي تستخدم بها منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكا) كميسر للديناميكيات المعاد تشكيلها بين الدول في أفريقيا (جاكوبوسكي، ٢٠١٨م)؛ لذلك يُمكن توقع استخدام بكين ترتيبات مؤسسية مماثلة بقيادة الصين في الشرق الأوسط مثل منتدى التعاون الصيني العربي (CACF)، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٤م، من أجل تسير العلاقات وتوليد القوة المعيارية الصينية في المنطقة بشكل مضطرد (ياو، ٢٠١٤م).

قد يتم الاعتراض (على سبيل المثال من جانب الصينيين أنفسهم) على أن الترتيبات مثل منتدى التعاون الصيني العربي ومنظمة شنغهاي للتعاون وإطار ١٦ + ١ منتدى التعاون الصيني الأفريقي هي منصات أو منتديات وليست مؤسسات كاملة الأهلية.

ومع ذلك فإن حقيقة أنهم يجمعون الجهات الفاعلة للتشاور المتكرر على مدى سنوات تعني، كما يوضح نورث (١٩٩٠م) و كيندردين ولان (٢٠١٨: ٥٦٢-٥٦٣)، أنها بحكم الواقع مؤسسات بطبيعتها حتى لو عرفها الصينيون باستخدام مصطلحات مختلفة.

والواقع أن منطق تركيز مبادرة الحزام والطريق على التكامل داخل المنطقة يتطلب وضع أطر وممارسات مؤسسية خاصة بالمنطقة.

إن الدور المحوري المتصور لدور المؤسسات والممارسات في تعزيز التعاون الإقليمي والمنافع المشتركة يتم توضيحه باستمرار في وثائق سياسة الحزام والطريق الصينية الرسمية مثل: رؤية وإجراءات اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح لعام ٢٠١٥م بشأن البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين وتقرير

مكتب المجموعة الرائدة لتعزيز مبادرة الحزام والطريق الصادر في أبريل ٢٠١٩م عن تنفيذ مبادرة الحزام والطريق بعنوان «مبادرة الحزام والطريق: التقدّم والمساهمات والتوقعات». إنَّ محاولة تنسيق الأطر والممارسات المؤسسية الشاملة على المستوى الإقليمي مع الأهداف الطموحة الشاملة لمبادرة الحزام والطريق تميّز نهج الصّين عن النهج الذي اتخذته الولايات المتحدة وتاريخياً سعت الولايات المتحدة إلى تنفيذ أطر مؤسسية مثل: منظمة حلف شمال الأطلسي والشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي التي تتعمّد إدراج واستبعاد مجموعات معينة من الدول.

والقيام بذلك بغض النظر عن الدافع أو النية الإستراتيجية، يميل إلى إحداث شروخ محصلتها صفر في البيئة الدبلوماسية بدلاً من التآزر غير الصفري.

تمّ إنشاء مؤسسات وممارسات مبادرة الحزام والطريق في الصّين لتعزيز وتسهيل ثلاثة أهداف سياسية وثيقة الصّلة، والتي تمّ ذكرها بالفعل ولكن سيتمّ توضيحها هنا بمزيد من العمق.

أولاً: تحاول بكين تعزيز التواصل والتكامل الإقليمي قدر الإمكان، بهدف تعزيز البنية التحتية للنقل وشبكات التجارة لصالح كلٍّ من الجهات الفاعلة الإقليمية ومصالح الصّين على المدى الطويل. وهذه بمثابة دفعة نحو تحقيق المكاسب المتبادلة - حيث يُنظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره لعبة محصلتها إيجابية يُمكن لجميع المشاركين الاستفادة من خلالها - والتي يُطلق عليها في الخطاب الرّسمي لمبادرة الحزام والطريق المنبثق عن الحكومة الصّينية «التعاون المربح للجانبين» (لجنة أبحاث الدفاع الوطني، ٢٠١٥م).

وبالطبع لا شك أن خطاب الصين عن الاعتماد المتبادل الاقتصادي المفيد للطرفين (قوة، ٢٠١٧: ١٨) يترجم تلقائياً إلى مكاسب للشركاء فضلاً عن الصين؛ لذا فإن مثل هذا الخطاب لا بد وأن يُدرس بشكل نقدي من خلال التقييم الدقيق لتنفيذ القروض والاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية الصينية.

يتمثل الهدف الثاني في تعزيز ما تسميه الصين «أمنها القومي الشامل» أو «القوة الوطنية الشاملة» والتي يتم تصورها من منظور الأمن التقليدي (أي العسكري) ولكن أيضاً - بل والمهم من ذلك - من حيث العناصر غير التقليدية مثل أمن الطاقة والأمن الغذائي والأمن الاقتصادي (أونغ، ٢٠٠٧م: ١٢).

وهذا المفهوم هو اتجاه طويل الأمد في السياسة الخارجية الصينية يعود تاريخه إلى التسعينيات (غورتوف وهوانج، ١٩٩٨م: ٨٩-٩٠) ويتجلى في الأوراق البيضاء للدفاع الصيني التي نُشرت في العقدين الماضيين (على سبيل المثال، مجلس الدولة، ٢٠٠٦م، ٢٠١٣).

كما يتضمن الأمن القومي الشامل الحاجة إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية من أجل الحفاظ على الدعم المحلي للحزب الشيوعي الصيني (شيرك، ٢٠٠٧م: ٥٤-٥٥).

ويرتبط إضفاء الشرعية على النظام المستمد من استدامة النمو الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية إقليمياً عن طريق مبادرة الحزام والطريق لأن الأخيرة تعزز المصالح الاقتصادية الصينية في البيئات الخارجية.

فقد أطلق أحد الباحثين الصينيين على ذلك اسم «التعاون في القدرة الإنتاجية مع البلدان الأجنبية» (تشانغ، ٢٠١٦م).

والهدف من ذلك هو تحقيق عائدات لها تأثيرات على الاقتصاد المحلي للصين من خلال عملية «تنسيق رأس المال الحكومي والترابط المؤسسي في السوق الحكومي» (كيندردين ولان، ٢٠١٨: ٥٧٦).

الهدف الثالث والأخير هو زيادة النفوذ السياسي والاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية في المناطق المستهدفة من خلال أدوات وعوامل الدبلوماسية الاقتصادية التي تقودها الدولة.

وتتألف الأدوات من: التجارة والاستثمار والقروض وبناء البنية التحتية، في حين أن الوكلاء هم جهات فاعلة تجارية صينية مثل: شركات البناء المملوكة للدولة والمؤسسات المالية (نوريس، ٢٠١٦م).

والدبلوماسية الاقتصادية في المفهوم الصيني، لها معنى أوسع من التعريفات النموذجية في أدبيات الدبلوماسية الاقتصادية باللغة الإنجليزية، والتي تركز بشكل عام في المقام الأول على تعزيز الأهداف الاقتصادية من خلال القنوات الدبلوماسية الرسمية (على سبيل المثال، أوكانو هيجمان، ٢٠١٧م: ٥٥٢؛ وولكوك وبين، ٢٠١٣م: ٣٨٥).

ويشير هيث (٢٠١٦: ١٦٤) إلى أن «الفهم الصيني للدبلوماسية الاقتصادية مشبع بالخوف الأمنية» مما يعني أن «الأدوات الاقتصادية قد تخدم غايات دبلوماسية، والعكس صحيح».

وهكذا في المفهوم الصيني يتم استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة الأهداف الوطنية الشاملة التي تشمل الحفاظ على إمدادات الطاقة، وتعزيز التجارة والاستثمار مع الدولة الشريكة وحتى تعزيز القوة الفكرية للصين.

إنّ دراسة وثيقة التّعاون الصّيني العربيّ (وثيقة السّياسة الصّينية العربيّة، ٢٠١٦م) تعطي فكرةً عن أهداف الدّبلماسيّة الاقتصاديّة الصّينيّة في المنطقة من حيث الجوانب المعدّة للاستهلاك من قِبَل الجمهور الدّولي.

وتشير الوثيقة التي تحرّص على الصّياغات العدديّة النموذجيّة لصنّاع السّياسات في الحزب الشيوعيّ الصّينيّ إلى إستراتيجيّة «١ + ٢ + ٣»: ويعتبر الرّقم «١» هو الهدف الأساسيّ للتّعاون في مجال الطّاقة، بينما يشير الرّقم «٢» إلى إنشاء البنية التّحتيّة، بالإضافة إلى تيسير التّجارة والاستثمار، بينما يشير الرّقم «٣» إلى التّطوير المشترك للتّكنولوجيا الجديدة في مجالات الطّاقة النوويّة والطّاقة المتجدّدة والأقمار الصّناعيّة. ومن الواضح بالتّالي أنّ الطّاقة تشكّل الجانب الرّئيس في النهج الصّيني في التّعامل مع الشّرق الأوسط، حيث تشكّل البنية التّحتيّة والتّجارة والاستثمار «أجنحة» إستراتيجيّة الصّين. ومن المفهوم أنّ الخطاب الرّسمي في وثيقة السّياسة يتعلّق بـ «التّعاون المربح للجانبين» و «التّعاون الشّامل والتّنمية المشتركة» و «الالتزام بالسّلام والاستقرار في الشّرق الأوسط» بدلاً من مناقشة المصالح الوطنيّة للصّين بشكل مباشر: بما أنّ الهدف هو تعزيز التّعاون الاقتصاديّ والقوّة الفكرية الصّينيّة (النّاعمة) في المنطقة، فلن يكون من المنطقيّ مناقشة إستراتيجيّة الأمن القوميّ لجمهوريّة الصّين الشعبيّة هناك.

وهكذا، كما هو الحال في مناطق أخرى في الخليج العربيّ، هناك محاولة لتأسيس عمليّة إقليمية بقيادة الصّين يتمّ من خلالها استخدام الدّبلماسيّة الاقتصاديّة لوضع أسس مشاركة الصّين من خلال التّركيز على الطّاقة والتّجارة وصفقات الاستثمار وبناء البنية التّحتيّة.

وكما هو الحال في آسيا الوسطى، تؤدّي المنافسات الإقليمية الرّاسخة إلى تعقيد السّياسة الصّينيّة، والتي لاحظها كيندردين ولان (٢٠١٨م):

٥٦٠) تشمل إيران والمملكة العربية السعودية باعتبارهما اثنتين من اقتصاديات الدولة الرئيسة فيما يتعلق بالصين (والأخرى هي دولة الإمارات العربية المتحدة).

ويعتبر طيران الإمارات الشريك التجاري الخليجي الأكبر للصين في عام ٢٠١٧م (ويتز، ٢٠١٩ أ).

ومع ذلك في الخليج العربي، فإنَّ الحالة غير المستقرة بين إيران والمملكة العربية السعودية، والتي تضعها على طرفي نقيض في صراعها في سوريا واليمن تختلف تمامًا عن المشاحنات المنخفضة المستوى والمحلية نسبيًا في آسيا الوسطى؛ لذلك يتطلَّب الموقف استخدام نهج تحليلي للبيانات التجريبية التي تتضمن التحوُّط الإستراتيجي والتي تعتبر بمثابة تخفيف للمخاطر من خلال تنويع الاستثمارات مع محاولة الحفاظ على علاقات جيدة مع الجهات الفاعلة التي توترت علاقاتها بشدة، وبالتالي تُستخدم القوة الفكرية (النَّعمة والمعياريَّة والرَّمزيَّة) في خدمة الأهداف الماديَّة (الاقتصاديَّة والأمنيَّة): إقامة بعض النفوذ الصيني على جانبي الخليج العربي في نفس الوقت مع السعي لتجنب الوقوع في شرك التنافس الإقليمي السعودي الإيراني أو إزعاج الولايات المتحدة (ليو وويو، ٢٠١٠م: ٥٥).

التنافس الإقليمي السعودي الإيراني:

لفهم العلاقات الحالية بين الصين وإيران والمملكة العربية السعودية وتأثير مبادرة الحزام والطريق على هذه العلاقات من الضروري أولاً: تحليل العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية بإيجاز.

كما سنوضح فإنَّ علاقات الصِّين مع إيران والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة تأثَّرت إلى حدٍّ كبير ليس فقط بالعلاقات المتبادلة بين هذين البلدين، ولكن أيضًا بدور الولايات المتَّحدة في منطقة الشَّرْق الأوسط والتَّنمية الإقليميَّة في الخليج العربيِّ.

على الرَّغم من أنَّ الاختلافات الدِّينيَّة المتعلِّقة بالطَّائفتين: السُّنيَّة والشَّيعيَّة اللاعبان دورًا مهمًّا بشكل واضح في العلاقات السُّعوديَّة الإيرانيَّة، إلَّا أنَّه يُمكن فهمهما في المقام الأوَّل على أنَّهما صراعٌ جيوسياسيّ من أجل الهيمنة الإقليميَّة.

وهناك أيضًا طلبٌ محليٌّ قويٌّ في كلِّ من المملكة العربيَّة السُّعوديَّة وإيران للحفاظ على شرعية النُّظامين وتحويل الانتباه عن المشاكل الدَّاخليَّة السُّعوديَّة والإيرانيَّة، والحفاظ على الاستقرار في كلا البلدين (ماكجيليفراي، ٢٠١٩م: ٨).

إنَّ كلاً من: إيران والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة نظامان قائمان على أساس الإسلام.

وتعتبر المملكة العربيَّة السُّعوديَّة نفسها أمَّها حامية الأماكن المقدَّسة للإسلام وزعيمة للمسلمين في جميع أنحاء العالم على أساس نظام إسلامي، لكن هيمنتها الدِّينيَّة تعرَّضت لتحديٍّ من قِبَل الثَّورة الإسلاميَّة الإيرانيَّة عام ١٩٧٩م التي جعلت إيران في نظر العديد من المسلمين الزعيم الدِّينيِّ للإسلام (تشويين وتريب، ٢٠١٤م: ٦٠). وتشكِّل الثَّورة الإيرانيَّة نقطة تحوُّل حاسمة في العلاقات التي تدهورت بشكل كبير؛ فتمَّ فهم الثَّورة على أنَّها تهديدٌ للشرعيَّة السُّعوديَّة كزعامة للمسلمين.

وكانت المملكة العربيّة السّعوديّة تخشى من النّمط الإيرانيّ الثّوريّ والمناهض للغرب والنّاشط في الإسلام الذي حاولت إيران تصديره بنشاطٍ إلى منطقة الخليج في الثّمانينيّات.

وتتفاقم الخلافات الطّائفية بسبب قضية الإثنية؛ فتنعكس ليس فقط في العلاقات السياسيّة ولكن أيضًا في الثقافة الشعبيّة التي «يوصل فيها الإيرانيون والعرب إهانة بعضهم البعض بطريقة عنصريّة» (زياباري وهاشمي، ٢٠١٩م).

قبل الثّورة الإسلاميّة كانت إيران والمملكة العربيّة السّعوديّة متشابهتين بشكل مذهش: كلتاها كانتا دولتين مواليتين للغرب، وحليفين للولايات المتّحدة في سياق الحرب الباردة.

وكانت أنظمتها تقوم على أسس مشتركة وكانت الاختلافات الدّينيّة ذات أهميّة ثانويّة، ولم تُغيّر الثّورة الإسلاميّة في إيران التّطوّر الدّاخلي لإيران فحسب، بل غيّرت أيضًا علاقاتها مع الولايات المتّحدة وموقعها في الخليج العربيّ، وأدّى تنصيب نظام إسلامي مناهض للولايات المتّحدة إلى تغيير سياسة الولايات المتّحدة تجاه إيران، وأصبحت إيران تُفهم من قِبَل الولايات المتّحدة على أنّها تهديد للأمن والاستقرار الإقليميين.

ويمكن وصف العلاقات بين إيران والمملكة العربيّة السّعوديّة بأنّها متوترة، وعلى مدى العقد الماضي تمّ وصفها بشكل مختلفٍ على أنّها «حرب باردة جديدة في الشّرق الأوسط» (ليفيريت وليفيريت، ٢٠١٠م) أو «حرب إسلاميّة باردة» (تشوبين وتريب، ٢٠١٤م: ٥٧)، أو «الحرب الباردة في العالم الإسلاميّ» (هيرو، ٢٠١٩م).

وأدت «الأزمة الخليجية» في عام ٢٠١٧م إلى تدهور خطير في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وقطر على أساس الدعم القطري المزعوم للإرهاب وإيران.

كما أصبحت الحرب في اليمن حربًا بالوكالة بين المملكة العربية السعودية وإيران، مع دعم المتمردين الحوثيين الشماليين من إيران. وزاد دعم السعودية للمليشيات السنية وإيران للمليشيات الشيعية في الصراع السوري إلى تفاقم التوترات.

بالإضافة إلى ذلك فإن الهيمنة السعودية على مجلس التعاون الخليجي تحول دون وجود ترتيب إقليمي مستقر، وإيران مستعدة من الترتيبات الأمنية الإقليمية تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي.

وقبل كل شيء، فإن دور الولايات المتحدة كمزودٍ أمنيّ نشطٍ في الخليج العربيّ يدعم المملكة العربية السعودية ويولد تصورًا للتهديد على الجانب الإيراني.

يمكن رؤية تحسّن العلاقات في التسعينيات عندما تغير النظام الإيراني بعد وفاة الخميني وتبنى الزعيمان الجديدان: أكبر رفسنجاني ومحمد خاتمي موقفًا أكثر تصالحًا تجاه الولايات المتحدة.

وأثناء حرب الخليج؛ اتّحدت إيران والسعودية مع الولايات المتحدة في معارضة العراق. ومع ذلك بدأت العلاقات تتدهور مرّةً أخرى في مطلع القرن الحادي والعشرين بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م والذي أدّى إلى الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين وزيادة الطائفية في العراق ذات الأغلبية الشيعية (الضبياري و الهاشمي، ٢٠١٩م).

وقد أثرت هذه الطائفية على العلاقات؛ فألقت السعودية باللوم على إيران لدعمها الحركات الشيعية ليس فقط في العراق، ولكن أيضاً في المنطقة، مثل: حزب الله في لبنان أو حزب الوحدة في أفغانستان.

وهكذا تأثرت العلاقات المتبادلة بين إيران والمملكة العربية السعودية إلى حد كبير بالولايات المتحدة وسياستها تجاه هذين البلدين والمنطقة، فالمملكة العربية السعودية حليف طويل الأمد للولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً.

ومنذ الثمانينيات كانت المملكة العربية السعودية تعتمد على الولايات المتحدة كحليف عسكري ومورد للتكنولوجيا العسكرية ومزود للأمن. وأصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة محورية لبقاء النظام السعودي.

وهذا جعل المملكة العربية السعودية في نظر إيران ليست زعيمة إسلامية حقيقية، بل «العميل اللدود للشيطان الأكبر» (تشوبين وتريب، ٢٠١٤م: ١٥).

وأدت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م) إلى زيادة حدة التوترات بين المملكة العربية السعودية وإيران حيث زوّدت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة العراق بوقف تصدير الثورة الإيرانية إلى المنطقة.

وعلى الرغم من تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل طفيف بعد الحادي عشر من سبتمبر، فقد أثبتت المملكة العربية السعودية أنها حليف قيم في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وعلى الرغم من بعض التشكيك الداخلي من قبل القادة الدينيين السعوديين، لا تزال العلاقات الأمريكية السعودية جيدة.

وقد ساهم البرنامج النووي الإيراني في تدهور العلاقات بين إيران والسعودية.

وعلى الرغم من أن إيران تلقت في البداية مساعدة من الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أنه بعد الثورة الإسلامية، فهم البرنامج النووي على أنه تهديد للاستقرار الإقليمي من قبل المجتمع الدولي؛ مما أدى إلى فرض عقوبات من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي (EU). وساهمت جهود الرئيس أوباما في إبرام «الاتفاق النووي» في تموز (يوليو) ٢٠١٥م وبدأت العلاقات الأمريكية مع إيران في التحسن؛ مما أثار استياء وانزعاج السعودية.

وأدى توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، المشار إليها باسم «الاتفاق النووي» إلى رفع العقوبات في يناير ٢٠١٦م.

وقد فهمت المملكة العربية السعودية هذا على أنه استرضاء قد يؤدي إلى صعود قوة إيران في المنطقة وبالتالي يمثل تهديداً مباشراً للسعودية؛ لذلك ضغط النظام السعودي، لاسيما بعد وصول الملك سلمان إلى السلطة، على الولايات المتحدة لإعادة تقييم سياستها تجاه البرنامج النووي الإيراني.

وكان الضغط السعودي ناجحاً حيث ألغى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «الاتفاق النووي» في مايو ٢٠١٨م وأعدت الولايات المتحدة فرض العقوبات على إيران، وحثت الدول الأخرى أيضاً على وقف شراء النفط من إيران (وونغ وكراوس، ٢٠١٩م).

وقد أضر ذلك بالاقتصاد الإيراني وصرحت المملكة العربية السعودية بذلك (مابون، ٢٠١٨م).

كما أدّى إلى عزلة إيران الإقليمية وتصعيد التوترات في الخليج العربيّ، مع تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز (مجموعة الأزمات الدوليّة، ٢٠١٩م).

وفي مايو ويونيو ٢٠١٩م، كانت هناك عدّة هجمات على ناقلات نفط في مضيق هرمز، وهي أعمال أَلقت الولايات المتّحدة باللوم فيها على إيران. وقد جعلت هذه القضايا تنفيذ مبادرة الحزام والطريق أكثر تعقيداً بالنسبة للنظام الصّينيّ الذي يحاول الحفاظ على سياسة عدم التّدخل بغض النظر عن التّطورات الإقليمية في الخليج العربيّ.

علاقات الصّين مع السّعودية:

لم تعترف المملكة العربيّة السّعودية بجمهورية الصّين الشّعبية في عام ١٩٤٩م وحافظت على العلاقات الدبلوماسية والتّجارية مع تايوان (جمهورية الصّين [ROC]).

وانتقدت المملكة العربيّة السّعودية الصّين لإساءة معاملة الأقليات المسلمة في الصّين بعد الثورة الشيوعيّة واعتبرت الصّين دولة ملحدة «بلا إله». وقد تعزّز هذا التّصوّر من خلال دعم الصّين للمنظمات اليساريّة في الخليج مثل الجبهة الشّعبية لتحرير الخليج العربيّ المحتلّ وجبهة تحرير ظفار؛ ممّا قوّض بشكلٍ خطير الاستقرار الإقليميّ والموقف السّعوديّ في الخليج.

وفي المقابل اعتبرت الصّين المملكة العربيّة السّعودية نظاماً ملكيّاً رجعيّاً تسيطر عليه الإمبرياليّة الغربيّة (أوليات، ٢٠١٦م : ٢٠١).

وظلّت العلاقات متوتّرة حتّى بعد أن حلّت جمهورية الصّين الشّعبية محلّ جمهورية الصّين في الأمم المتّحدة في عام ١٩٧١م، مع تصويت المملكة العربيّة السّعودية ضدّ القرار.

بدأت العلاقات في التحسّن خلال الثمانينيات بسبب الإصلاحات الاقتصادية في الصين التي أكّدت على التحديث والتصنيع في الصين وتطلبت من الصين البحث عن مصادر جديدة للطاقة، وتحويل انتباهها إلى الخليج العربيّ بما في ذلك المملكة العربيّة السعوديّة.

وأدى الغزو السوفيتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩م إلى تقريب السعوديّة من الصين، حيث أنشأت الصين والمملكة العربيّة السعوديّة والولايات المتّحدة «التّحالف الثلاثي» لمواجهة الجهود السوفيتية في أفغانستان. وتأسست العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربيّة السعوديّة والصين في يوليو ١٩٩٠م وخلال العقود التّالية نمت إلى صداقة إستراتيجية في عام ٢٠٠٨م وشراكة إستراتيجية شاملة في عام ٢٠١٦م.

ويقوم الممثلون المفوضون للصين والمملكة العربيّة السعوديّة بزيارات رسمية متكرّرة لكلّ منهما، ويرى كلّ منهما الآخر كشركاء سياسيين واقتصاديّين جديرين بالثقة مع التّركيز بشكل خاصّ على العلاقات النّفطيّة. بالنسبة للمملكة العربيّة السعوديّة تنظر إلى الصين على أنّها شريك موثوق وسوق إستراتيجية لصادراتها النّفطيّة التي توفر أيضاً استثمارات كبيرة في المنشآت النّفطيّة والبنية التّحتيّة.

وتنظر المملكة العربيّة السعوديّة أيضاً إلى «البديل الصيني» باعتباره جزءاً مهماً من إستراتيجيتها التحوطية لموازنة النفوذ الأمريكيّ في البلاد: تقدّر المملكة العربيّة السعوديّة السياسة الصينيّة المتمثلة في عدم التّدخل في الشؤون الداخليّة طالما أنّ الأخيرة لا تتدخّل في الاقتصاد الصيني والمصالح التجاريّة (ماكجيليفراي، ٢٠١٩م: ١٤).

إنَّ استعداد الصَّين لتزويد المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بالمعدات العسكريَّة، بما في ذلك مساعدتها في برنامجها النَّووي أمرٌ مهمٌ للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة (التَّميمي، ٢٠١٢م).

تري الصَّين أنَّ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة هي أكبر اقتصاد في العالم العربيِّ وهي موردٌ موثوقٌ كبير الحجم للنفط، فوضعها مستقرٌ ولا تخضع للعزلة الدوليَّة والعقوبات مثل إيران.

ويُنظر إلى المملكة العربيَّة السُّعودية على أنَّها شريكٌ سياسيٌّ موثوقٌ يدعّم الآن سياسة الصَّين الواحدة.

كما تقدّر الصَّين أيضًا الدَّعم السَّياسيَّ السُّعوديَّ لمكافحة الصَّين للإرهاب ضد حركة تركستان الشَّرقيَّة الإسلاميَّة (ETIM) في شينجيانغ بسبب الشَّرعيَّة الدينيَّة السُّعوديَّة بين المجتمع الإسلاميِّ العالميِّ (أولمات، ٢٠١٦م : ٢٠٠). وقد ازدادت حدَّة التَّغييرات في الإدراك المتبادل من خلال زيادة التَّعاون الثَّقافيِّ منذ التَّسعينات.

ويشمل ذلك السَّياحة والتَّبادلات الطُّلابيَّة والتَّعاون الثَّقافيِّ في إطار مبادرة الحزام والطَّريق مثل التَّبادلات الشَّعبية في إطار منتدى الشَّباب السُّعوديِّ الصَّيني (تشين وهان، ٢٠١٩م).

وتكثَّفت العلاقات السَّياسية والدُّبلماسية بعد ١١ سبتمبر، عندما انضمَّ البلدان إلى الحرب الأمريكيَّة على الإرهاب، وبعد «الرَّبيع العربيِّ» الذي عارضته كل من: الصَّين والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة من حيث المبدأ؛ فتخشى المملكة العربيَّة السُّعوديَّة عدم الاستقرار في الخليج وتخشى الصَّين من تصاعد التَّطرُّف الإسلاميِّ في مقاطعة شينجيانغ (فولتون، ٢٠١٩م أ: ١٤١).

خلال الحرب الباردة، لم يكن هناك أيّ تجارة مباشرة بين المملكة العربية السعودية والصّين، وتمّ تنفيذ معظم التجارة بشكل غير مباشر عبر عُمان أو الكويت.

وقد تحسنت العلاقات الاقتصادية بشكل كبير منذ التسعينيات؛ فبلغت التجارة الثنائية في عام ١٩٩٠م ٢,١ مليار دولار أمريكي، فقد ارتفعت بحلول عام ٢٠١٥م إلى ٧٤ مليار دولار أمريكي (أوليات، ١٨٩: ٢٠١٦م)، على الرغم من انخفاض إجمالي حجم التجارة بحلول عام ٢٠١٧م إلى ١,٥٠ مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار النفط (ويتز، ٢٠١٩م). وتعكس الشراكة الإستراتيجية الصينية السعودية الشاملة في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والتكنولوجيا والدفاع والثقافة أهمية المملكة العربية السعودية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، كما أشار وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، فإن أهداف مبادرة الحزام والطريق الصينية تتماشى تمامًا مع رؤية ٢٠٣٠م التي تمّ تبنيها في عام ٢٠١٦م بهدف تحديث المملكة العربية السعودية وتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩م).

وقد أكد السيد تان بانجلين، القنصل العام لجمهورية الصّين الشعبية في جدة هذا الموقف مجددًا في أكتوبر ٢٠١٨م (تان، ٢٠١٨م) وفي الاجتماع السنوي الثالث للجنة المشتركة رفيعة المستوى بين الصّين والمملكة العربية السعودية الذي عقده نائب رئيس مجلس الدولة الصّيني هان تشنغ والسعودية ووليّ العهد الأمير محمد بن سلمان في بكين في فبراير ٢٠١٩م.

وخلال هذه الاجتماعات شدّد كلٌّ من الصّين والمملكة العربيّة السّعوديّة على أهمّيّة تعميق تعاونهما في مجالات التّجارة والنّقل والخدمات اللوجسّتيّة للبضائع، فقال الزّعيم الصّيني: «يجب على الصّين والمملكة العربيّة السّعوديّة تعزيز التّآزر بين مبادرة الحزام والطّريق ورؤية المملكة العربيّة السّعوديّة ٢٠٣٠م، وتعزيز التّعاون العمليّ في مجالات الطّاقة، وإنشاء البنية التّحتيّة، والتمويل، والتّكنولوجيا المتقدّمة» (تكنولوجيا الموانئ، ٢٠١٩م).

تُصدر المملكة العربيّة السّعوديّة في الغالب معظم النّفط والغاز الطّبيعي والبتروكيماويّات والمواد الخام والمعادن إلى الصّين (منظمة التّعاون الاقتصاديّ، ٢٠١٩أ). ويشير آخر تقرير نشرته الهيئة العامّة للإحصاء السّعوديّة في فبراير ٢٠١٩م إلى أنّ الصّين تحتل المرتبة الأولى في الصّادرات غير النّفطيّة للمملكة، كما أنّها أكبر دولة شريكة للواردات السّعوديّة (الهيئة العامّة للإحصاء، ٢٠١٩م: ١١، ١٨، ٢٤، ٢٦).

وتركّز صادرات الصّين إلى المملكة العربيّة السّعوديّة في الغالب على الآلات والبنية التّحتيّة وصناعة البناء وتكنولوجيا المعلومات وصناعة السيّارات والبنوك والاتّصالات والخدمات الصّحيّة (تشن وهان، ٢٠١٩م).

وفي عام ٢٠١٥م كان هناك ١٥٨ شركة صينيّة تأسّست في السّوق السّعوديّة وحوالي ٢٠ ألف مغترب صينيّ يعيشون في المملكة العربيّة السّعوديّة (أولمات، ٢٠١٦م: ١٩٠). ومع ذلك، وكما يشير فولتون (٢٠١٩أ: ١٥٤) فإنّ بعض هؤلاء الوافدين الذين يعملون بشكل رئيس في المناطق الشّمالية الغربيّة من المملكة العربيّة السّعوديّة على الحدود مع العراق يعربون عن قلقهم بشأن سلامتهم.

تشمل الاستثمارات الصينية في المملكة العربية السعودية كجزء من مبادرة الحزام والطريق مشاريع البناء وبناء البنية التحتية والاستثمارات في البحوث المشتركة ومرافق التدريب في مجال الاتصالات. ومن أهم المشاريع التي نفذتها الشركات الصينية في المملكة العربية السعودية الاتفاقية المبرمة في عام ٢٠٠٩م لإنشاء مترو مكة السريع (MLM) من قبل شركة إنشاء السكك الحديدية الصينية.

وتم تشغيل مترو مكة السريع في ستة عشر شهرًا فقط؛ مما وفر سهولة كبيرة في النقل لملايين المسلمين في الحج عام ٢٠١١م. وحققت المشروع نجاحًا كبيرًا في العالم الإسلامي، ومن الواضح أن مساهمته الثقافية في التعاون الصيني السعودي تجاوزت قيمته الاقتصادية (شبكة تلفزيون الصين الدولية، ٢٠١٨م).

يلعب النفط دورًا خاصًا في العلاقات الصينية السعودية المتبادلة، وفي مارس ٢٠١٩م، تجاوزت صادرات النفط السعودية للصين صادرات روسيا (رويترز، ٢٠١٩م). وتولي الصين اهتمامًا خاصًا للتطوير الإستراتيجي الشامل لعلاقتها في مجال الطاقة مع السعودية، مع التركيز على الاستثمارات الصينية في المصافي في المملكة العربية السعودية، والاستثمارات السعودية في المنشآت النفطية في الصين، والمشاركة الصينية في المسح الجيولوجي في المملكة العربية السعودية. ويشمل التعاون والاستثمارات المشتركة بين شركة سينوبك الصينية المملوكة للدولة وشركة النفط السعودية أرامكو التنقيب المشترك عن الغاز الطبيعي في القسم (ب) في حوض الربع الخالي منذ عام ٢٠٠٤م.

وتشمل الاستثمارات الصينية في المملكة العربية السعودية تطوير حقل الغوار النفطي ومشروع مصفاة ينبع المشتركة لشركة أرامكو وسينوبك في البحر الأحمر الذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٢م.

وهذا المشروع له أهمية خاصة بالنسبة للصين نظراً لعدم الاستقرار الإقليمي في الخليج، حيث يتيح لها تصدير النفط من الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، دون الحاجة إلى المرور عبر المنطقة المتنازع عليها مضيق هرمز، وبالتالي تجنب التوترات بين السعودية وإيران.

يشمل التعاون في مجال الطاقة أيضاً المساعدة الصينية للبرنامج النووي السعودي. وينبغي على الصين أن تساعد السعوديين على بناء مفاعلات نووية بناءً على الاتفاقية الصينية السعودية اعتباراً من عام ٢٠١٦م.

يجب أن يعمل الأول منها بحلول عام ٢٠٢٢م وخمسة عشر أخرى بحلول عام ٢٠٣٢م.

وعلى الرغم من أن الغرض منها سلمياً رسمياً بهدف توفير مصدر بديل للطاقة النفطية، فإن لها أهمية سياسية في التحوط من البرنامج النووي الإيراني.

تعود أصول التعاون العسكري الصيني السعودي إلى عام ١٩٨٨م عندما تمكنت المملكة العربية السعودية والصين من إبرام صفقة عسكرية سرية لتزويد الصين بصواريخ 50-DF-3S إلى السعودية من قبل الصين في عام ١٩٨٨م بسبب الضغط الإسرائيلي على الولايات المتحدة لعدم تسليم معدات عسكرية متخصصة إلى المملكة العربية السعودية. وقد تحسّن وضع الصين

كمورد للأسلحة إلى المملكة العربية السعودية منذ التسعينيات، وقتها اشترت المملكة العربية السعودية صواريخ دونغفنغ البالستية من الصين في عام ٢٠٠٧م ومدافع هاوتزر ذاتية الدفع و PLZ-45 155/45 ملم في عام ٢٠٠٨م. ويُقال: إنَّ المملكة العربية السعودية مهتمة أيضًا بشراء طائراتٍ مقاتلة صينية.

ومع ذلك، من غير المرجح أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة، باعتبارها المورد الرئيس للمعدات العسكرية السعودية، فلا يزال التعاون العسكري الصيني السعودي منخفضًا إلى حدٍّ ما، فالصين هي خامس أكبر مورد للمعدات العسكرية إلى المملكة العربية السعودية بعد الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا (وايزمان، ٢٠١٨م).

وتمَّ ترقية مستوى التعاون العسكري بين الصين والمملكة العربية السعودية إلى مستوى أعلى في عام ٢٠١٦م عندما ذهبت القوات الخاصة السعودية في تدريب على مكافحة الإرهاب لمدة أسبوعين في الصين كأول دولة عربية تشارك في مثل هذا التدريب (فولتون، ٢٠١٩: ١٥٤).

كما يشمل التعاون العسكري القتال الصيني السعودي المشترك ضد الإرهاب الدولي، بما في ذلك حركة الحزب الإسلامي التركستاني في شينجيانغ، على الرغم من حقيقة أن سوء معاملة المسلمين في الصين كثيرًا ما ينتقدها السعوديون.

وهكذا تظلُّ العلاقات العامَّة بين البلدين وديَّة، وتمثِّل المملكة العربية السعودية أحد الأركان الأساسية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق في الخليج.

علاقات الصّين مع إيران :

تأسست العلاقات الدبلوماسية الحديثة بين إيران والصّين في عام ١٩١١ م. وفي عام ١٩٤٩ م سحبت إيران اعترافها بالصّين الشيوعيّة، وفي عهد الشّاه، هاجمت الصّين إيران بسبب سياستها «الإمبرياليّة» ودعّمت الحزب الشيوعيّ الإيرانيّ توده.

ومع ذلك أقامت إيران في عام ١٩٧١ م علاقات دبلوماسية مع جمهوريّة الصّين الشّعبيّة، حيثُ أنهت الصّين انتقادها لنظام الشّاه (أوليات، ٢٠١٣ م: ١٥١).

واستمرّت العلاقات الدبلوماسية بين إيران وجمهورية الصّين الشّعبيّة حتّى بعد تغيير النّظام في إيران، لا سيّما خلال الحرب الإيرانيّة العراقيّة في الثمانينيّات عندما زوّدت الصّين كلاً من إيران والعراق بالأسلحة وشاركت في مشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب في إيران والعراق، وطوّرت الصّين وإيران العلاقات السّياسيّة والاقتصاديّة، ومن عام ١٩٨٥ م حتّى عام ١٩٩٧ م تعاونتا أيضاً في تطوير البرنامج النوويّ الإيرانيّ (غارفر، ٢٠٠٦ م: ١٣٩). وكما يشير تشاو (٢٠١٤: ٤١١) فقد تطوّرت العلاقات الصّينيّة الإيرانيّة أيضاً لأنّ كلا البلدين تعرضا لانتقاداتٍ من الدّول الغربيّة وتقاسما شعوراً عميقاً بالإيذاء بسبب الهيمنة الغربيّة في التّاريخ الحديث لإيران والصّين.

كما يؤكّد هارولد ونادر (٢٠١٢ م: ٢-٣) على معارضة كلٍّ من الصّين وإيران للهيمنة الغربيّة على النّظام الدّوليّ وعلى حاجة قادتهما للدّفاع عن شرعيّة نظاميهما في المجتمع الدّوليّ.

بشكل عامّ تعتبر الصّين إيران مصدرًا مهمًّا للطّاقة، لاسيَّما النّفط والغاز الطّبيعيّ.

وتأكيدًا على هذا الانطباع في أواخر أغسطس ٢٠١٩م، وفقًا لتقرير نشرته مجلة بتروليوم إيكونوميست واستنادًا إلى المعلومات التي قدّمها «مصدر رفيع على صلة وثيقة بوزارة البترول الإيرانيّة» وقّعت طهران وكيين اتفريقيّة استثمار صيني بقيمة ٢٨٠ مليار دولار أمريكيّ في قطاعات النّفط والغاز والبتروكيماويّات في إيران؛ وتمّ تخصيص ١٢٠ مليار دولار أمريكيّ إضافيّة لـ «تطوير البنية التّحتيّة للنّقل والتّصنيع في إيران» (واتكينز، ٢٠١٩م).

وإذا تحقّق ذلك فإنّ مثل هذا الاستثمار الضّخم من قِبَل الصّين في مستقبل إيران سيؤكّد التزام بكين الرّاسخ بدولة تعتبرها الولايات المتّحدة منبوذة في الشّرق الأوسط.

تنظر الصّين أيضًا إلى إيران على أنّها دولة ذات مساحة كبيرة وعدد سكان كبير، وفاعل سياسيّ وإستراتيجيّ قويّ في قلب الشّرق الأوسط الواقع بين مضيق هرمز وبحر قزوين.

ومن النّاحية الجغرافيّة تُعدّ إيران أيضًا عنصرًا أساسيًّا في تنفيذ الممرّ الاقتصاديّ بين الصّين وآسيا الوسطى وغرب آسيا (الخطيب، ٢٠١٩م؛ مكتب المجموعة الرّائدة لتعزيز مبادرة الحزام والطّريق، ٢٠١٩م: ١١-١٢). وبالتالي تعتبر المشاركة الإيرانيّة ضروريّة من قِبَل الصّينيين لتنفيذ مشاريع مبادرة الحزام والطّريق بنجاح في المنطقة (أوسويتش، ٢٠١٨: ٢٢٦).

وترى الصّين أيضًا أنّ إيران قويّة موازنة للنّفوذ الأمريكيّ في الخليج.

ومع ذلك وفقاً لباحث صيني بارز: «لا يريد قادة الصّين أن يضطروا إلى الاختيار بين الولايات المتحدة وإيران» (شين، ٢٠٠٦: ٦٢).

إنّ التّصوّرات الإيرانيّة عن الصّين أكثر تعقيداً وتعكس الانقسامات الدّاخلية في إيران. وبشكل عامّ تعتبر إيران الصّين قوّة موازنة للنّفوذ الأمريكيّ والسّعوديّ في الخّليج (جارفر، ٢٠١٨م: ١٢٣-١٤٨).

ووفقاً لهارولد ونادر (٢٠١٢م: ٣-٥)، تقدر إيران أيضاً أنّ الصّين لا تشترك في حدود مع إيران وليس لديها أطماع إقليمية في إيران، ولا تهتمّ بالسلوك الدّاخلية للنّظام الإيرانيّ.

ويُنظر إلى الصّين على أنّها دولة يُمكنها الاستثمار في الاقتصاد الإيرانيّ والبنية التّحتية لتحسين الاتّصال الإيرانيّ.

ويشير أوسويوتش (٢٠١٨م: ٢٢٥) إلى أنّه بالنّسبة لإيران فإنّ «المشاركة النّشطة والمشاركة في مبادرة الحزام والطّريق لا يُمكن إلّا أن تعزّز دورها الإقليميّ». كما تقدّر إيران أنّ الصّين تساعد في برنامجها النّووي على الرّغم من العقوبات التي فرضها المجتمع الدّولي عليها.

ومع ذلك فإنّ النّظرة إلى الصّين في إيران أكثر تعقيداً وتعكس الانقسام بين المحافظين والمعتدلين والإصلاحيين في إيران. وينظر المحافظون إلى الصّين على أنّها «شريك إستراتيجيّ طبيعيّ» لإيران، مؤكّدين على التّضامن «الحضاريّ» مع الصّين ودعمهم بشكل طبيعيّ للسياسة الصّينية في إيران. وعلى العكس من ذلك، فإنّ المعتدلين والإصلاحيين يشكّون عادةً في نوايا الصّين ويرون العلاقات الصّينية الإيرانيّة من منظور واقعيّ وانتهازيّ بحثٍ يتضمّن تنمية شركاء آخرين (مثل روسيا) فضلاً عن الصّين.

كانت التّجارة في قلب العلاقات الصّينية الإيرانيّة منذ السّبعينيّات، واستمرّ التّعاون الاقتصاديّ بين إيران والصّين على الرّغم من فرض عقوبات على إيران كردّ فعلٍ على برنامجها النوويّ من قبل الدّول الغربيّة.

ورفضت الصّين تطبيق العقوبات وارتفعت التّجارة الصّينيّة الإيرانيّة من ١, ٣ مليار دولار أمريكيّ في عام ٢٠٠١م إلى ما يقرب من ٣٠ مليار دولار أمريكيّ في عام ٢٠١٠م.

ويشير جارفر (٢٠١٦م: ٢٠٢) إلى أنّ التّعاون التّجاريّ الصّينيّ الإيرانيّ خلال فترة العقوبات لم يلحق ضرراً بالغاً بالتّعاون الصّينيّ الأمريكيّ. ومع ذلك فقد ساعدت الصّين على تعزيز مكانتها في الخليج؛ لتصبح أكبر مستورد للنفط من إيران.

وترتبط معظم التّجارة بقطاع النفط والغاز، لكنّ الصّين تصدر أيضاً السّلع والخدمات الاستهلاكيّة إلى إيران.

وتعدّ الصّين حالياً أكبر شريك تجاريّ لإيران حيث ذهب ما يقرب من ثلث صادرات النفط الإيرانيّة في عام ٢٠١٧م إلى الصّين (تشيني، ٢٠١٨م).

وقد ارتقت العلاقات بين البلدين إلى مستوى الشّراكة الإستراتيجيّة الشّاملة في عام ٢٠١٦م (فولتون، ٢٠١٩أ: ١٤٦).

ولا تزال التّجارة والاتّصال أولويّة بالنّسبة لكلّ من الصّين وإيران في إطار مبادرة الحزام والطّريق، والتي يُنظر إليها على أنّها إطاراً لتحسين التّرابط الإيرانيّ من خلال تطوير وبناء الطّرق والسّكك الحديدية والموانئ.

ويذهب أوسويتش (٢٠١٨: ٢٢٩) إلى حدّ الادّعاء بأنّ «النّجاح النّهائيّ لمبادرة الحزام والطّريق يعتمد إلى حدّ كبير على المشاركة والدّعم الإيرانيين، لاسيّما فيما يتعلّق بالقضايا الجيوسياسية واللوجستيّة».

ويُنظر إلى البنية التّحتيّة الإيرانيّة على أنّها أساسيّة لما يُسمّى بالممرّ الجنوبيّ (الممرّ الاقتصاديّ الصّيني بين وسط وغرب آسيا) لمبادرة الحزام والطّريق التي تمرّ من الصّين عبر آسيا الوسطى وإيران وتركيا والبلقان (أوسويتش ٢٠١٨م: ٢٢٩).

وشاركت الصّين بنشاط في مشاريع البناء الإيرانيّة حتّى قبل إطلاق مبادرة الحزام والطّريق، فقامت ببناء أطول سدّ في العالم في مقاطعة لورستان الإيرانيّة وأجزاء من نظام مترو طهران (هارولد ونادر، ٢٠١٢م: ١١).

ويعمل قطار شحن مباشر داخل مبادرة الحزام والطّريق من تشجيانغ في شرق الصّين عبر أرومتشي في شينجيانغ إلى طهران؛ ممّا يقطع المسافة في أربعة عشر يومًا مقارنة بخمسين يومًا عن طريق البحر.

وتشمل أهم مشاريع الرّبط مشروع كهربية السّكك الحديدية بين طهران ومدينة الحج مشهد في شرق إيران.

وتقوم شركة هندسة السّكك الحديدية الصّينيّة، وهي شركة مملوكة للدولة، ببناء خط سكة حديد فائق السّرعة بين طهران وأصفهان عبر رقم وخط سكة حديد بين كرمانشاه وخسروي في غرب إيران.

كما وقّعت الشركة الوطنيّة الصّينيّة لصناعة الآلات عقدًا في مارس ٢٠١٨م لبناء خط سكة حديد آخر بين طهران وهمدان وسنندج (لي، ٢٠١٩م).

وتشمل مشاريع البنية التحتية تطوير ميناء شاباهار على ساحل المحيط الهندي الذي من شأنه تحسين الاتصال بين المحيط الهندي وآسيا الوسطى والصين (أوسويتش ٢٠١٨م: ٢٢٩).

ومع ذلك فإن ميناء شاباهار قريب جداً من ميناء جوادار في باكستان الذي طوره الصينيون كجزء من الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وقد يؤدي ذلك إلى تنافس اقتصادي داخل مبادرة الحزام والطريق بين الميناءين (حسين، ٢٠١٩م).

من الواضح أن النفط والموارد الطبيعية الأخرى تلعب دوراً حاسماً في العلاقات الصينية الإيرانية.

وتملك إيران ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية وتمثل ثالث أهم مصدر للنفط بالنسبة للصين بعد روسيا والمملكة العربية السعودية (سميث، ٢٠١٩م).

واستفادت الصين من العقوبات التي فرضت على إيران قبل إبرام «الاتفاق النووي» حيث أجبرت العديد من الشركات الغربية التي طورت سابقاً قطاع النفط الإيراني على الخروج من إيران، ورحبت الصين بفرصة المشاركة في تطوير قطاع النفط الإيراني، وأطلقت عدة مشاريع مشتركة مع شركات إيرانية لتطوير حقول النفط في كل من حوض بحر قزوين والخليج العربي؛ لتضطلع بدور رئيس في صناعة النفط الإيرانية.

وفي عام ٢٠٠١م، وقّعت شركة سينوبك وشركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) صفقة لاستغلال حقل نفط زافاره - كاشان والاتفاق على تحديث مصفاتي لشركة النفط الوطنية الإيرانية.

تم إبرام أكبر صفقة بين شركة سينوبك ووزارة النفط الإيرانية في عام ٢٠٠٧م لتطوير حقل نفط يادافاران.

وركزت صفقة نفط أخرى أبرمت في عام ٢٠٠٩م من قبل شركة الصين الوطنية لتكنولوجيا البترول والتنمية على تطوير حقل نفط شمال آزاديجان في مقاطعة خوزستان وتطوير حقل جنوب بارس للغاز الطبيعي، ومع ذلك يشير سميث (٢٠١٩م)، بأن الإيرانيين غير راضين إلى حد ما عن التقدم الصيني في تطوير هذه المجالات؛ مما ينتج صورة مختلطة للتعاون في مجال الوقود الأحفوري بشكل عام.

بدأت العلاقات العسكرية الصينية الإيرانية في التطور خلال الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينات، عندما أصبحت الصين المورد الرئيس للأسلحة لإيران، فلم يكن لديها وصول إلى الأسلحة الأمريكية أو السوفيتية. وزوّدت الصين إيران بمجموعة واسعة من الأسلحة التقليدية بما في ذلك الصواريخ المضادة للسفن سيلك وورم (إتش واي-٢) وسي إس-٨٠٢ (أوليات، ٢٠١٣: ١٥٤).

واستمرت مبيعات الأسلحة الصينية لإيران أيضًا بعد نهاية الحرب الباردة وأصبحت إيران أكبر سوق لتصدير الأسلحة الصينية (كيمب، ٢٠١٠م: ٧٧).

كما أصبحت إيران ثاني أكبر موردٍ للأسلحة من الصين بعد روسيا (غارفر، ٢٠١٣م: ٨٤).

يلعب البرنامج النووي الإيراني دورًا خاصًا في العلاقات الصينية الإيرانية ويبدو أن مستقبله ذو أهمية حاسمة للتنفيذ الناجح لمبادرة الحزام

والطَّريق، وتدعّم الصّين حقّ إيران في برنامج نووي سلمي ووافقت بالفعل في عام ١٩٨٥م سرّاً على مساعدة إيران في إنشاء مركز أصفهان للأبحاث النوويّة، ثمّ نقلت سرّاً ١,٨ طن من نظائر اليورانيوم إلى إيران.

ووفقاً لغارفر (٢٠١٣م: ٧٤-٧٥)، لم تشعر الصّين بالتهديد من البرنامج النوويّ الإيراني المحتمل لأنّها شعرت بأنّ البرنامج لن يستهدف الصّين لأنّ «الأسلحة النوويّة الإيرانيّة - إذا ظهرت بالفعل - تمّ تطويرها في الردّ على التّهديدات الأمريكيّة والغربيّة». لذلك رفضت الصّين تطبيق العقوبات التي فرضها المجتمع الدّولي، بما في ذلك الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي والأمم المتّحدة.

وعلى الرّغم من أنّ الصّين لم تكن طرفاً في المفاوضات النوويّة «٥ + ١» مع إيران، إلّا أنّ دورها في المفاوضات لم يكن ضئيلاً (كوندا بالي، ٢٠١٦م: ١) حيث دعت بنشاط المفاوضات التي أدت إلى إبرام «الاتّفاق النووي» ورفع العقوبات عن الاقتصاد الإيراني، الأمر الذي أفاد أيضاً بشكل كبير في تنفيذ مبادرة الحزام والطّريق.

ووفقاً لكالابريس (٢٠١٨م: ١٧٤ - ١٧٥):

أدّى رفع العقوبات المتعلّقة بالمجال النوويّ ضد إيران إلى إزالة عقبة رئيسة أمام توسيع وعميق العلاقات الصّينيّة الإيرانيّة مع توفير زخم جديد لهدف بكين المتمثّل في دمج الشّرق الأوسط في مبادرتها الطّموحة «الحزام والطّريق». ويمكن أن تكون إيران بمثابة نقطة أساسيّة في شبكة النّقل المتطوّرة هذه.

ومع ذلك، يجب فهم العلاقات الصّينيّة الإيرانيّة في السّياق الإقليميّ وفي سياق العلاقات الصّينيّة الأمريكيّة والعلاقات الصّينيّة السّعوديّة.

ويشير غارفر (٢٠١٣: ٧٣) إلى أن الصين تفضّل مشاركة وسيطرة أمريكية أقل على الخليج وموارده النفطية لأنّ «التعددية القطبية من شأنها أن تعزز غرفة المناورة الدبلوماسية للصين وتقلل من تعرضها للضغط الأمريكي». وفي عهد إدارة ترامب الأمريكية، تعرّضت الصين لضغوط مستمرة من الولايات المتحدة لإعادة تقييم سياستها تجاه إيران والتصرّف كـ «صاحب مصلحة مسؤول»، حتّى إن الرئيس الأمريكي ترامب ضغط على الصين لفرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (وونغ وكراوس، ٢٠١٩م).

وكانت الصين حتّى الآن قادرة على مقاومة هذا الضغط واستفادت حتّى من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع دفع إيران إلى دائرة النفوذ الصيني بسبب الجهود الأمريكية لعزل إيران من خلال العقوبات المجدّدة. ومع ذلك خفّضت بعض الشركات الصينية المملوكة للدولة، مثل بنك كونلون، علاقاتها التجارية مع إيران في ضوء العقوبات الأمريكية، وانخفضت الصادرات الصينية إلى إيران بنسبة ٧٠ في المائة في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٨م (سميث، ٢٠١٩م).

ويزعم تشيني (٢٠١٨م) أنّ «خطة العمل الشاملة المشتركة الضعيفة دون مشاركة الولايات المتحدة ستحافظ على الاستقرار الكافي في المنطقة لحماية مشاريع البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق في إيران».

ومع ذلك إذا انهار الاتفاق النووي بسبب الضغط الأمريكي المتزايد، فمن المرجح أن يزداد عدم الاستقرار في المنطقة - كما حدث في الواقع في منتصف عام ٢٠١٩م - وسيكون تنفيذ مبادرة الحزام والطريق في إيران

والخليج في خطر شديد؛ ممَّا يجبر الصّين على العمل بنشاط أكبر لحماية مصالحها التجاريّة ومواطنيها الذين يعملون على تنفيذ مشاريع مبادرة الحزام والطّريق.

الآثار المترتبة على الدبلوماسية الاقتصادية للصّين في الخليج الفارسيّ:

حتّى قبل إطلاق مبادرة الحزام والطّريق، كان على الصّين أن «تصرّف بحذرٍ ودقّة خاصّة فيما يتعلّق بالعلاقات بين المملكة العربيّة السّعوديّة وإيران»، وخلصت إلى أن «الصّين ستبذل قصارى جهدها لإيجاد توازن بين إيران والولايات المتّحدة ودول الخليج العربيّ لحماية مصالح الصّين في المنطقة» (التميمي، ٢٠١٢م). وعلى الرّغم من أن الصّين تسعى بالتّالي إلى التّحوّط من رهاناتها الاقتصاديّة في الخليج العربيّ، يشير ما كجيليفراي (٢٠١٩م: ١٦) إلى أنّه «أصبح من الصّعب جدًّا على الصّين موازنة علاقتها مع إيران وشراكتها مع المملكة العربيّة السّعوديّة».

وتفاقت هذه الصّعوبة مع قيام إدارة ترامب بالضغط على الصّين لإعادة تقييم علاقاتها مع إيران، وهو ضغط استمرّت وزارة الخارجيّة الصّينيّة في مقاومته حتّى مع اتّهام الولايات المتّحدة في يونيو ٢٠١٩م لإيران بمهاجمة ناقلات النّفط في مضيق هرمز.

ودعا الرّئيس شي جين بينغ إلى ضبط النّفوس واستئناف المفاوضات، مشيرًا إلى أن منطقة الخليج «تقف على مفترق طرق الحرب والسّلام» (بلانشارد، ٢٠١٩م ب)، وهي دعوة كرّرها في أعقاب هجمات الطّائرات بدون طيار على منشآت النّفط السّعوديّة في سبتمبر ٢٠١٩م (بلانشارد، ٢٠١٩ أ).

وفي الوقت نفسه وتماشياً مع سياسة التوازن الإقليمي التي تنتهجها الصين، حرص الصينيون على عدم انتقاد الولايات المتحدة أو التصدي للعقوبات الأمريكية (غاو، ٢٠١٩م ٧٨).

من الواضح أن إيران والمملكة العربية السعودية تتنافسان على الدعم الصيني (غارفر، ٢٠١٣: ٢٠١٣). وفي الوقت نفسه، فإن أي تدهور في العلاقات السعودية الإيرانية (أو في العلاقات الأمريكية الإيرانية) يمثل عقبة خطيرة أمام التنفيذ السلس لمبادرة الحزام والطريق في الخليج. وعلى الرغم من أن البعض ينظر إلى إيران على أنها حيوية؛ لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق (أوسويوتش، ٢٠١٨: ٢٢٦) - وهو أمر لا يمكن قوله بالضرورة عن المملكة العربية السعودية بسبب موقعها الجغرافي على الجانب الآخر من الخليج - فإن إيران والمملكة العربية السعودية هما في الواقع شركاء ذوو أهمية اقتصادية متشابهة نسبياً بالنسبة للصين، وبالتالي كلاهما مهم لتحقيق أهداف الأمن القومي الشاملة للصين، وتظهر بيانات التجارة التي نشرها البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه في عام ٢٠١٧م، كان إجمالي الصادرات الصينية إلى إيران والمملكة العربية السعودية عند نفس المستوى تقريباً، حيث بلغ ١٨,٥٨ مليار دولار أمريكي و ١٨,٣٨ مليار دولار أمريكي على التوالي (ويت، ٢٠١٩أ).

وعلى الرغم من أن الواردات من المملكة العربية السعودية كانت أعلى من تلك الواردة من إيران، فقد بلغت ٣١,٧٦ مليار دولار أمريكي مقابل ١٨,٥٥ مليار دولار أمريكي على التوالي (ويتز، ٢٠١٩أ)، فقد بلغ حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي الصيني OFD الذي تم تجميعه بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٧م في إيران ٦٢,٣ مليار

دولار أمريكي، وهو أعلى بكثير من ٢,٠٤ مليار دولار أمريكي المكتسبة في المملكة العربية السعودية (النشرة الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج في الصين، ٢٠١٧: ١٤١).

فيما يتعلق بالنفط، تُعد المملكة العربية السعودية المورد الأكثر أهمية منذ عام ٢٠١٤م، حيث وفّرت ١٦ في المائة من واردات النفط الصينية مقارنة بنسبة ٩ في المائة لإيران (إدارة معلومات الطاقة، ٢٠١٥م)، والتي تمثل الجزء الأكبر من الواردات الصينية من المملكة العربية السعودية. وفي عام ٢٠١٧م، بلغ إجمالي واردات الوقود الصينية من المملكة العربية السعودية ٢١,٤٧ مليار دولار أمريكي مقابل ١٢,٢٧ مليار دولار أمريكي من إيران (ويتز، ٢٠١٩ب).

وكانت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر مورد للوقود في الصين في عام ٢٠١٧م بعد روسيا، بينما احتلت إيران المركز السابع (ويتز، ٢٠١٩ب).

وفي يوليو ٢٠١٩م، وفقاً لتحليل شحنات الناقلات من قبَل بلومبرج، حيث أنتجت الولايات المتحدة المزيد من النفط لاستهلاكها الخاص واستوردت أقل من الخليج، وصلت واردات الصين من النفط السعودي مستوى قياسياً بلغ ١,٧٤ مليون برميل يومياً بينما انخفضت الواردات الأمريكية بشكلٍ حادٍّ (وينغفيلد، ٢٠١٩م).

وفي الوقت نفسه تأثرت الإمدادات من إيران بالعقوبات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة؛ مما يعني أن الصين ليس لديها خيار سوى استيراد المزيد من النفط من المملكة العربية السعودية.

تعتبر المملكة العربية السعودية أيضًا في وضع أقوى نسبيًا لأنها متحالفة مع الولايات المتحدة وقادرة أيضًا على زيادة إنتاجها النفطي بسرعة. وهذا المزيج من العوامل يعني أن المملكة العربية السعودية يمكنها تهميش إيران وأن تستفيد من تراجع الإنتاج الإيراني الناجم عن العقوبات الأمريكية (أولمات، ٢٠١٣م: ١٤٢).

ومن ناحية أخرى كشف تعطل منشأتين نفطيتين رئيسيتين في السعودية بسبب سلسلة من هجمات الطائرات بدون طيار في سبتمبر ٢٠١٩م (سواء من المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن أو من إيران نفسها) عن ضعف مفاجئ في البنية التحتية النفطية السعودية (ستراتيجوبولوس، ٢٠١٩م). وتشير مثل هذه الظروف إلى أن الصين لديها كل الأسباب للتحوط من رهاناتها في حالة إعاقة وارداتها النفطية من مورد أو آخر.

ويمكن أن ينشأ مثل هذا الاحتمال بسهولة من زيادة حدة التوترات في منتصف عام ٢٠١٩م في مضيق هرمز، والتي شملت العديد من مصادرة إيران لناقلات نفط أجنبية.

وبالتالي فإن هجمات الطائرات بدون طيار في سبتمبر ٢٠١٩م التي خفضت إنتاج النفط السعودي بمقدار النصف وخفضت مؤقتًا إمدادات النفط العالمية بنسبة ٥ في المائة، تُظهر حاجة الصين إلى ضمان التنويع في مورديها والحفاظ على علاقات جيدة مع إيران والمملكة العربية السعودية (مكارثي، ٢٠١٩م). ومع ذلك، هناك تعقيد إضافي هو أنه يبدو أن أفعال إيران - وإن كان ذلك بالطبع رد فعل على العقوبات الأمريكية - تعطل إمدادات النفط العالمية عبر مضيق هرمز.



وبالنسبة للصين، لا يُمكن التقليل من أهمية المهمة الصعبة المتمثلة في رسم طريق بين التحديات الأمنية الخطيرة الكامنة في الخليج العربي. ومع ذلك فإن تعقيد الوضع الحالي يعني أن الصين مجبرة على الاستمرار في سياسة التحوط الإستراتيجي في الخليج العربي، حيث تسعى جاهدة لتنفيذ الترابط الإقليمي وأهداف الأمن الاقتصادي القومي لمبادرة الحزام والطريق.

وتم تأكيد هذا الاستنتاج من خلال إدراج كلا البلدين (في جمل متتالية) في قسم «الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا» في التقرير الرسمي الصادر في أبريل ٢٠١٩م من قبل مكتب المجموعة الرائدة لتعزيز مبادرة الحزام والطريق (٢٠١٩م: ١١-١٢). وبما أن الشرق الأوسط سيبقى بالتأكيد مصدرًا حيويًا للنفط إلى الصين في السنوات القادمة (زافاراه وبارزوكي، ٢٠١٨م: ٧١١) فمن الضروري للصين أن تنتقل بين المصالح المتضاربة في المنطقة لتأمين مواردها النفطية من مختلف الموردين وتنفيذ مبادرة الحزام والطريق بنجاح (ليو وزيشنغ، ٢٠١٧م).

وفي الوقت نفسه بصفتها وافد جديد نسبيًا دون التزامات سياسية أو أمنية سابقة في المنطقة، ومع انخفاض المستوى العسكري والسياسي في صراعات الشرق الأوسط بالإضافة إلى سلاسل التوريد المنهكة بسبب المسافة الجغرافية وقدرات أقل بكثير نسبيًا من الولايات المتحدة، فمن المستحيل في هذه المرحلة أن تخاطر الصين بأي استعراض للقوة من شأنه أن يتعارض مع المصالح الأمريكية.

وفي الواقع تدرك بكين أنه سيكون من الحماقة محاولة الاضطلاع بدور قيادي بسبب فوضى الصراعات الإقليمية وهيمنة الولايات المتحدة القوية عسكريًا.

وتمكّنت الصّين حتّى الآن من المناورة من خلال الوضع المضطرب في الخليج من خلال التحوّط من رهاناتها بقدر ما تستطيع، ولكن بالنّظر إلى التّوترات الحالية في المنطقة، والدّعم الصّينيّ المستمرّ لإيران في مواجهة الدّعم الأمريكيّ للمملكة العربيّة السّعوديّة والعداء لإيران، فمن الواضح أنّ هناك عقبات خطيرة تحول دون استمرار هذا النهج (ليداريف، ٢٠١٧م).

الخاتمة :

توضّح الأدلّة التجريبيّة التي تمّ فحصها في هذا المقال أنّ مصالح الصّين في الخليج العربيّ تدفعها نحو سياسة التّحوّط الإستراتيجيّ. ويتضمّن هذا محاولة الصّين نشر رهاناتها قدر الإمكان بين القوتين الإقليميتين الرئيستين: المملكة العربيّة السّعوديّة وإيران، دون استعداد أيّ منهما أو الوقوع في فخّ التنافس الإقليميّ.

وفي الوقت نفسه، تدرك بكين أنّه لن يكون من المعقول تقويض مزود الأمن في المنطقة، الولايات المتّحدة، لأنّ هذا قد يؤدي إلى زيادة تورّط الصّين في الجغرافيا السّياسيّة الإقليميّة ويُمكن أيضاً أن يثير عداوة الولايات المتّحدة بلا داع.

وبالطّبع، يُمكن القول بأنّ الصّين من خلال تعزيز مصالحها في المنطقة والسّعي إلى اكتساب المزيد من النّفوذ مع إيران والمملكة العربيّة السّعوديّة وبناء مصالحها الاقتصاديّة في الخليج العربيّ، تعمل الصّين على تآكل الهيمنة الإقليميّة للولايات المتّحدة. ومع ذلك، فإنّ تبني وجهة النّظر هذه يفترض أن تكون بكين قد بذلت قصارى جهدها على مدى فترة طويلة من الزّمن لتوضيح أنّها لا تدعمها. ومن النّاحية المنطقيّة أيضاً، محاولة بكين إخراج الولايات المتّحدة من المنطقة في الوقت الحاليّ نظراً لتفوّق الولايات المتّحدة عسكرياً والصّعوبات اللوجستيّة والجغرافيّة التي تواجه الصّين في استعراض القوّة.

وفي الواقع من المناسب للصين أن تحافظ على الوضع الإقليمي الراهن قدر الإمكان في الوقت الذي تسعى فيه إلى تأمين مصالحها الاقتصادية وتوسيعها تدريجياً.

على المدى القصير إلى المدى المتوسط، فإن أفضل مسار للصين هو الاستمرار في التحوُّط من مراهنتها في الخليج العربي من أجل تمهيد الطريق أمام تنفيذ مبادرة الحزام والطريق وتحقيق أهداف الأمن القومي الشاملة للصين، بما في ذلك استمرار مستويات واردات الطاقة من إيران والمملكة العربية السعودية. ومع ذلك، وكما تمَّ توضيحه، فإن إستراتيجية التحوُّط الإستراتيجية الإقليمية الناتجة عن ذلك في الصين تواجه صعوبات.

وعلى الأخص في وقت كتابة هذا التقرير، كان التوتر بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران في مضيق هرمز يهدد قدرة الصين على الحفاظ على إستراتيجية متوازنة بين إيران والسعودية.

ومن ناحية أخرى، مع استمرار نفوذ المملكة العربية السعودية في ظلّ النفوذ الأمريكي وتصوُّر إيران على أنّها شريك حيوي في ترابط مبادرة الحزام والطريق، لن يكون من المناسب للمصالح الصينية أن يُنظر إليها على أنّها تتخلّى عن إيران لصالح المملكة العربية السعودية أو العكس.

ومع فرض العقوبات الأمريكية على إيران، وانخفاض صادرات النفط الإيرانية، والضغط على الصين لتقديم نفسها على أنّها «صاحب مصلحة مسؤول» في المنطقة، فإنّ استمرار بكين في التعامل مع كلا الخصمين الإقليميين في وقت واحد على مستويات التعاون التي تمكّنت حتى الآن إدارة الرئيس شي من حلّها في السنوات القادمة، تمثل معضلة صعبة أمام إدارة الرئيس شي.

المراجع





- 1- Al-Tamimi N (2012) China-Saudi Arabia relations: economic partnership or strategic alliance. HH Sheik Nasser al-Mohammad al-Sabab Publication Series, No. 2: June 2012.
- 2- Blanchard B (2019a) China's Xi says disputes in Gulf should be resolved peacefully. Reuters, 23 September. Available at: <https://www.reuters.com/article/us-saudi-aramco-china/chinas-xi-saysdisputes-in-gulf-should-be-resolved-peacefully-idUSKB-N1W8170> (accessed 25 September 2019).
- 3- Blanchard B (2019b) China's Xi says Gulf stands at "crossroads of war and peace." Reuters, 28 June. Available at: <https://www.reuters.com/article/us-g20-summit-china-iran/chinas-xi-saysgulf-stands-at-crossroads-of-war-and-peace-idUSKCN1TT06Z>.
- 4- Bourdieu P (1991) Language and Symbolic Power. Cambridge: Harvard University Press.
- 5- Calabrese J (2018) China's One Belt, One Road (OBOR) initiative: envisioning Iran's role. In: Etheshami A and Horesh N (eds) China's Presence in the Middle East: The Implications of the One Belt, One Road Initiative. Abingdon: Routledge, pp. 174–191.
- 6- CGTN (2018) Chinese-built Mecca Light Railway praised by Hajj pilgrims. 30 August. Available at: https://news.cgtn.com/news/3d3d514f7a55444f79457a6333566d54/share_p.html (accessed 23 May 2019).
- 7- Chen D and Han W (2019) Deepening cooperation between Saudi Arabia and China. KAPSARC, 27 March. Available at:

- <https://www.kapsarc.org/research/publications/deepening-cooperation-between-saudi-arabia-and-china/> (accessed 24 May 2019).
- 8- Cheney C (2018) The belt and road initiative and U.S. sanctions: pushing Iran into China's sphere of influence. *Foreign Policy News*, 29 October. Available at: <http://foreignpolicynews.org/2018/10/29/the-belt-and-road-initiative-and-u-s-sanctions-pushing-iran-into-chinas-sphere-of-influence/> (accessed 23 May 2019).
 - 9- China's Arab Policy Paper (2016) Xinhua, 14 January. Official English translation available at: http://www.china.org.cn/world/2016-01/14/content_37573547.htm (accessed 23 May 2019).
 - 10- Chubin S and Tripp C (2014) *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order*. Abingdon: Routledge.
 - 11- Cox RW (1981) Social forces, states and world orders: beyond international relations theory. *Millennium: Journal of International Studies* 10(2): 126–155.
 - 12- Diez T (2013) Normative power as hegemony. *Cooperation and Conflict* 48(2): 194–210. Energy Information Administration (EIA) of the US (2015) *China: International Energy Data and Analysis*. 14 May. Available at: <https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=CHN> (accessed 25 May 2019).
 - 13- Ferdinand P (2016) Westward ho – the China dream and “one belt, one road”: Chinese foreign policy under Xi Jinping. *International Affairs* 92(4): 941–957. Fulton J (2019a) *China's Relations with the Gulf Monarchies*. Abingdon and New York: Routledge.
 - 14- Fulton J (2019b) Striking a balance between economics and security: China's relations with the Gulf monarchies. In: Fulton

- J and Sim LC (eds) *External Powers and the Gulf Monarchies*. London and New York: Routledge, pp. 140–158.
- 15- Gao C (2019) although unhappy with US sanctions on Iran, China won't fall out with Washington. *The Diplomat*, 25 April. Available at: <https://thediplomat.com/2019/04/although-unhappy-with-us-sanctions-on-iran-china-wont-fall-out-with-washington/> (accessed 6 May 2019).
- 16- Garver JW (2006) *China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World*. Seattle: University of Washington Press.
- 17- Garver JW (2013) China–Iran relations: cautious friendship with America's nemesis. *China Report* 49(1): 69–88.
- 18- Garver JW (2016) China and Iran: expanding cooperation under conditions of US domination. In: Horesh N (ed), *Towards Well-Oiled Relations? China's Presence in the Middle East Following the Arab Spring*. Houndmills: Palgrave Macmillan, pp. 180–205.
- 19- Garver JW (2018) China and the nuclear negotiations. Beijing's mediation efforts. In: ReardonAnderson J (ed), *The Red Star and the Crescent: China and the Middle East*. New York: Oxford University Press, pp. 123–148.
- 20- General Authority for Statistics of the Kingdom of Saudi Arabia (2019) *Merchandise Exports and Imports of the Kingdom of Saudi Arabia*, February. Available at: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/merchandise_exports_and_imports_of_the_kingdom_of_saudi_arabia_-february_2019en.pdf (accessed 24 May 2019).
- 21- Goh E (2005) *Meeting the China Challenge*. Policy Studies, No. 16. Washington, DC: East West Centre. Guo LC (ed) (2017) *The Belt & Road: Official Documents*. Beijing and Washington: ICP

- 22- Intercultural Press. Gurtov M and Hwang BM (1998) *China's Security: The New Roles of the Military*. Boulder and London: Lynn Reiner.
- 23- Harold S and Nader A (2012) *China and Iran: Economic, Political, and Military Relations*. Santa Monica: RAND Center for Middle East Public Policy.
- 24- Heath TS (2016) China's evolving approach to economic diplomacy. *Asia Policy* 22: 157–191.
- 25- Hiro D (2019) *Cold War in the Islamic World: Saudi Arabia, Iran and the Struggle for Supremacy*. New York: Oxford University Press.
- 26- Hussain T (2018) Imran Khan's China play threatens Middle East headache for Beijing. *South China Morning Post*, 2 November. Available at: <https://www.scmp.com/week-asia/geopolitics/article/2171254/khans-china-play-threatens-middle-east-headache-beijing> (accessed 23 May 2019).
- 27- International Crisis Group (2019) Strait of Hormuz. 2 June. Available at: <https://www.crisisgroup.org/trigger-list/iran-us-trigger-list/flashpoints/hormuz> (accessed 12 June 2019).
- 28- Jakóbowski J (2018) Chinese-led regional multilateralism in Central and Eastern Europe, Africa and Latin America: 16+1, FOCAC, and CCF. *Journal of Contemporary China* 27(113): 659–673.
- 29- Jin L (2017) China's role in the Middle East: current debates and future trends. *China Quarterly of International Strategic Studies* 3(1): 39–55.
- 30- Kavalski E (2009) "Do as I do": the global politics of China's regionalization. In: Kavalski E (ed), *China and the Global Politics of Regionalization*. Farnham: Ashgate, pp. 1–16.

- 31- Kavalski E (2013) The struggle for recognition of normative powers: normative power Europe and normative power China in context. *Cooperation and Conflict* 48(2): 247–267.
- 32- Kemp G (2010) *The East Moves West: India, China, and the Asia's Growing Presence in the Middle East*. Washington: Brookings Institute.
- 33- Kenderdine T and Lan P (2018) China's Middle East investment policy. *Eurasian Geography and Economics* 59(5–6): 557–584.
- 34- Khatib DK (2019) US sanctions bringing China and Iran together. *Arab News*, 12 September. Available at: <https://www.arab-news.com/node/1553431> (accessed 25 September 2019).
- 35- Kingdom of Saudi Arabia (2019) *Vision 2030*. Available at: <https://vision2030.gov.sa/en> (accessed 25 September 2019).
- 36- Kizeková A (2017) Multitrack diplomatic approaches to border and territorial disputes in Southeast Asia and soft balancing. In: Gerstl A and Strašáková M (eds) *Unresolved Border, Land and Maritime Disputes in Southeast Asia: Bi- and Multilateral Conflict Resolution Approaches and ASEAN's Centrality*. Leiden and Boston: Brill, pp. 143–167.
- 37- Klimeš O (2017) China's cultural soft power: the central concept in the early Xi Jinping era (2012– 2017). *Acta Universitatis Carolinae Philologica* 2017(4): 127–150.
- 38- Kondapalli S (2016) China and the Iranian nuclear issue – converting challenges into opportunities. *Contemporary Review of the Middle East* 3(1): 1–14.
- 39- Korolev A (2016) Systemic balancing and regional hedging: China–Russia relations. *The Chinese Journal of International Politics* 9(4): 375–397.



- 40- Kuik CC (2008) The essence of hedging: Malaysia and Singapore's response to a rising China. *Contemporary Southeast Asia* 30(2): 159–185.
- 41- Kuik CC (2016) How do weaker states hedge? Unpacking ASEAN states' alignment behaviour towards China. *Journal of Contemporary China* 25(100): 500–514.
- 42- Leverett F and Leverett HM (2010) The United States, Iran and the Middle East's new "Cold War." *The International Spectator* 45(1): 75–87.
- 43- Li T (2019) Belt & Road Initiative expands China-Iran cooperation. *China Daily*, 25 January. Available at: <http://www.china-daily.com.cn/a/201901/25/WS5c4aa81da3106c65c34e6912.html> (accessed 23 May 2019).
- 44- Lidarev I (2017) China and the Saudi-Iran conflict. Observer Research Foundation, 20 December. Available at: <https://www.orfonline.org/expert-speak/china-and-saudi-iran-conflict/?fbclid=IwAR0q3I98g2pfYpKhsolIGswGu2d6LBGXmAJUi3p-4jB4a49wJp-wToRGsT4> (accessed 25 May 2019).
- 45- Liu J and Wu L (2010) Key issues in China-Iran relations. *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)* 4(1): 40–57.
- 46- Liu L and Zesheng W (2017) Belt and Road Initiative in the Gulf region: progress and challenges. *China International Studies* 66: 110–131.
- 47- Mabon S (2018) Introduction: Saudi Arabia, Iran and the struggle to shape the Middle East. In: Mabon S (ed), *Saudi Arabia and Iran: The Struggle to Shape the Middle East*. London: The Foreign Policy Centre (UK), pp. 3–5.

- 48- McCarthy S (2019) Drone strikes in Saudi Arabia may push China to diversify oil supply, analysts say. *South China Morning Post*, 16 September. Available at: <https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3027517/drone-strikes-saudi-arabia-may-push-china-diversify-oil-supply> (accessed 23 September 2019).
- 49- MacGillivray I (2019) Maturing Sino-Saudi strategic relations and changing dynamics in the Gulf. *Global Change, Peace and Security* 31(1): 61–80.
- 50- Manners I (2002) Normative power Europe: a contradiction in terms? *Journal of Common Market Studies* 40(2): 235–258.
- 51- Medeiros ES (2005) Strategic hedging and the future of Asia-Pacific stability. *The Washington Quarterly* 29(1): 145–167.
- 52- Mello AS and Parsons JE (1999) Strategic hedging. *Journal of Applied Corporate Finance* 12(3): 43–54.
- 53- National Development and Reform Commission (NDRC) (2015) Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road, 28 March, issued by the National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China, with State Council authorization. Available at: http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201503/t20150330_669367.html (accessed 24 September 2019).
- 54- Norris WJ (2016) *Chinese Economic Statecraft: Commercial Actors, Grand Strategy, and State Control*. Ithaca: Cornell University Press.
- 55- North DC (1990) *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge: Cambridge University Press.

- 56- Nye JS (1990) Soft power. *Foreign Policy* (80): 153–171. OEC (2019) Saudi Arabia. Available at: <https://atlas.media.mit.edu/en/profile/country/sau/> (accessed 23 May 2019).
- 57- Office of the Leading Group for Promoting the Belt and Road Initiative (2019) *The Belt and Road Initiative: Progress, Contributions and Prospects*. Beijing: Foreign Languages Press.
- 58- Okano-Heijmans M (2017) Economic diplomacy. In: Constantinou CM, Kerr P and Sharp P (eds) *The Sage Handbook of Diplomacy*. London: Sage, pp. 552–563.
- 59- Olimat MS (2013) *China and the Middle East*. Abingdon: Routledge.
- 60- Olimat MS (2016) *China and the Gulf Cooperation Council Countries*. Lanham: Lexington Books.
- 61- Ong R (2007) *China's Security Interests in the 21st Century*. Abingdon: Routledge.
- 62- Osiewicz P (2018) The Belt and Road Initiative (BRI): implications for Iran-China Relations. *Przegląd Strategiczny (Strategic Review)* (11): 221–232.
- 63- Pape RA (2005) Soft balancing against the United States. *International Security* 30(1): 7–45.
- 64- Port Technology (2019) *China-Saudi Arabia Unite Belt and Road with Vision 2030*. 27 February. Available at: https://www.porttechnology.org/news/china_saudi_arabia_unite_belt_and_road_with_vision_2030 (accessed 6 June 2019).
- 65- Reeves J (2018) China's Silk Road Economic Belt initiative: network and influence formation in Central Asia. *Journal of Contemporary China* 27(112): 502–518.

- 66- Reuters (2019) Saudi beats Russia to top spot among China crude oil suppliers in February, according to customs. 25 March. Available at: <https://gulfbusiness.com/saudi-beats-rus-siatop-spot-among-china-crude-oil-suppliers-february-according-customs/> (accessed 24 May 2019).
- 67- Rolland N (2017) China's "Belt and Road Initiative": underwhelming or game-changer? *The Washington Quarterly* 40(1): 127–142.
- 68- Salman M and Geeraerts G (2015) Strategic hedging and China's economic policy in the Middle East. *China Report* 51(2): 102–120.
- 69- Shen D (2006) Iran's nuclear ambitions test China's wisdom. *Washington Quarterly* 29(2): 55–66.
- 70- Shirk SL (2007) *China: Fragile Superpower*. Oxford: Oxford University Press.
- 71- Smyth G (2019) Iran and China: between oil and Trump. *LobeLog*, 24 April. Available at: [https:// lobelog.com/iran-and-china-between-oil-and-trump/](https://lobelog.com/iran-and-china-between-oil-and-trump/) (accessed 28 May 2019).
- 72- State Council of the People's Republic of China (2006) *Government White Paper: China's National Defense in 2006*. Official English text (as published on the website of the Information Office of the State Council) available in *Chinese Journal of International Law* (2007) 6(1): 195–235.
- 73- State Council of the People's Republic of China (2013) *The Diversified Employment of China's Armed Forces*. Official English translation available at: http://www.china.org.cn/government/whitepaper/node_7181425.htm (accessed 10 June 2019).



- 74- Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment (2017) Beijing: Ministry of Commerce of the People's Republic of China, National Bureau of Statistics, State Administration of Foreign Exchange. Available at: <https://www.purpleculture.net/statistical-bulletin-of-chinas-outward-foreign-direct-investment-2017-p-28041/> (accessed 4 July 2019).
- 75- Stratigopoulos M (2019) Expert: Saudi Arabia's vulnerability "the biggest surprise" of drone attack. Yahoo Finance, 17 September. Available at: <https://finance.yahoo.com/news/saudi-arabia-vulnerability-the-biggest-surprise-of-attack-113408985.html> (accessed 25 September 2019).
- 76- Tan B (2018) The Belt and Road Initiative + Saudi Vision 2030: endowing China-Saudi Arabia cooperation with new opportunities and broad prospects. Consulate-General of the People's Republic of China in Jeddah, 1 October. Available at: <http://jeddah.china-consulate.org/eng/xgxw/t1601404.htm> (accessed 24 May 2019).
- 77- Tang S (2013) The Social Evolution of International Politics. Oxford: Oxford University Press. Tessman BF (2012) System structure and state strategy: adding hedging to the menu. *Security Studies* 21(2): 192–231.
- 78- Tessman B and Wolfe W (2011) Great powers and strategic hedging: the case of Chinese energy security strategy. *International Studies Review* 13(2): 214–240.
- 79- Vangeli A (2018) Global China and symbolic power: the case of 16+1 cooperation. *Journal of Contemporary China* 27(113): 674–687.
- 80- Watkins S (2019) China and Iran flesh out strategic partnership. *Petroleum Economist*, 3 September. Available at: <https://www.>

petroleum-economist.com/articles/politics-economics/middleeast/2019/china-and-iran-flesh-out-strategic-partnership (accessed 24 September 2019).

- 81- Wezeman PD (2018) Saudi Arabia, armaments and conflict in the Middle East. SIPRI, 14 December. Available at: <https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2018/saudi-arabiaarmaments-and-conflict-middle-east> (accessed 28 May 2019).
- 82- Wingfield B (2019) Saudi Arabia is steering ever more oil to China, draining the US. Bloomberg, 2 August. Available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-08-02/saudi-looks-to-best-steering-ever-more-oil-to-china-draining-u-s> (accessed 23 September 2019).
- 83- Wolfe WM (2013) China's strategic hedging. *Orbis* 57(2): 300–313.
Wong E and Krauss C (2019) U.S. moves to stop all nations from buying Iranian oil, but China is defiant. *The New York Times*, 22 April. Available at: <https://www.nytimes.com/2019/04/22/world/middleeast/us-iran-oil-sanctions-.html> (accessed 8 June 2019).
- 84- Woolcock S and Bayne N (2013) Economic diplomacy. In: Cooper AF, Heine J and Thakur R (eds) *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy*. Oxford: Oxford University Press, pp. 385–401.
- 85- World Integrated Trade Solution (WITS) (2019a) China exports, imports and trade balance by country and region 2017. World Bank and United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Available at: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2017/TradeFlow/EXPIMP> (accessed 4 July 2019).
- 86- World Integrated Trade Solution (WITS) (2019b) China fuels imports by country 2017. World Bank and United Nations

Conference on Trade and Development (UNCTAD). Available at: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/LTST/TradeFlow/Import/Partner/by-country/Product/27-27_Fuels (accessed 4 July 2019).

- 87- Yao K (2014) China-Arab States Cooperation Forum in the last decade. *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)* 8(4): 26–42.
- 88- Zavareh MS and Barzoki MF (2018) China's energy security: IR Iran and Saudi Arabia's role in China's energy diplomacy. *Iranian Economic Review* 22(3): 709–721.
- 89- Zhang M (2016) The present and the future of China's production-capacity cooperation with foreign countries. *China International Studies* 56: 116. Available in English at: http://www.ciis.org.cn/english/2016-08/19/content_8975283.htm (accessed 5 July 2019).
- 90- Zhao H (2014) China's dilemma on Iran: between energy security and a responsible rising power. *Journal of Contemporary China* 23(87): 408–424.
- 91- Ziabari K and Hashemi N (2019) The Cold War between Iran and the Arab World. *Fair Observer*, 25 January. Available at: https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/iranian-arab-relations-iran-arab-world-news-middle-east-politics-saudi-arabia-28031/ (accessed 24 May 2019).



الدُّبْلُومَا سِيَّةُ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الصِّينِيَّةِ «الْحِزَامُ وَالطَّرِيقُ» فِي الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّ: التَّحْوِطُ الْاِسْتِرَاتِيجِيُّ وَسَطَ التَّنَافُسِ الْاِقْلِيمِيِّ السُّعُودِيِّ الْاِبْرَانِيِّ

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

